

نظرات فى بلاغة السؤال والجواب

إعداد

د/ محمد حسنى عبد الهادى موسى الجمل
مدرس البلاغة والنقد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية
فى دمياط الجديدة

مقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لم يجعل له من جنسه عديلا، وعلى آله وصحبه بكرة وأصيلا .

وبعد . . .

فلما كان السؤال يفتح للإنسان باب العلم والمعرفة ؛ لأن العلم خزائن، ومفتاحها المسألة، والله در الشاعر القائل :

إذا كنتَ في بلدٍ قاطِناً وللعلمِ مُقتسباً فاسألِ
فإن السؤالَ شفاءُ العبادِ كما قيلَ في الزَّمنِ الأوَّلِ

— لذا فقد حثنا الله ﷻ على ضرورة السؤال عما أشكل علينا، سواء أكان ذلك يتعلق بأمر من أمور الدين أم الدنيا، فقال — تعالى —: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)، كما أن حسن السؤال يساوي نصف العلم، وسماه ﷺ علما، وقد تجلّى هذا عمليا فيما طرحه عليه جبريل ﷺ من تساؤلات: ما الإيمان؟ ما الإسلام؟ ما الإحسان؟ فقال ﷺ في ختام حديثه معقبا علي هذه التساؤلات: " هذا جبريل جاء يعلم الناس أمور دينهم " .

والسؤال والجواب — كما يقول الفيروز آبادي — كالذكر والأنثى، فإذا اجتمعا معا نتج منهما تولدات ونتائج^(٢)، لذا كان طريقا من الطرق الثرية التي لا يستغنى عنها بليغ ؛ لأن إبراز الكلام في معرضه أقرب إلى التفهيم والإيضاح، كما أن فيه جذبا لانتباه السامع، وتوجيه كل اهتمامه لما يلقي إليه، فالاستفهام من لوازم

(١) النحل : ٤٣ .

(٢) بصائر ذوى التمييز : ١ / ١١٠ .

الاهتمام ؛ وذلك بحكم الإبهام الكامن في السؤال، ثم التبيين الذي يكشف عنه الجواب ؛ كما يعد أيضا طريقا من الطرق التعليمية التي يلجأ إليها عند إرادة رسوخ قاعدة من القواعد العلمية، أو لاختبار المتلقين بما عندهم من مسائل العلم . . الخ .

وقد يتوهم متوهم أن البلاغة العربية قد ركزت اهتمامها على دراسة السؤال، وأفردت له مكانا بارزا في باب الإنشاء، بينما الجواب لم يحظ بمثل هذا الاحتفاء، ولكن الحق الذي لا مرأى فيه أن البلاغة لم تغفل أمر الجواب، بل احتفاؤها به لا يقل شأنًا عن السؤال ؛ لأن الجواب وردت دراسته في مواطن شتى وتحت أكثر من مصطلح، كما أن حديث البلاغيين

عن التصديق والتصوير هو في حقيقة الأمر تحديد لصورة الجواب .

وللسؤال صور شتى من حيث التحقيق والتقدير، والحقيقة والمجاز . . . الخ، وتختلف صورة الجواب تبعا لاختلاف صورة السؤال ؛ إذ الأصل في الجواب أن يكون للسؤال لفظا، إلا أنه قد يقع عدول ما في السؤال تارة أو في الجواب تارة أخرى، وللعُدول في كل منهما صور مختلفة، ولكل صورة منها لها نكاتها التي تتفرد بها عن غيرها، وهذا ما دفعني إلى جعل بعض هذه الصور موضوعا لبحثي، وقد بذلت جهدي ما استطعت في تقديم هذه الصور، فإذا بدا أنني أحرزت شيئا من التوفيق فذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء، وإذا كان ثمة قصور ونقص فذلك أمر لا يسلم منه جهد بشر، وسبحان من تفرد وحده بالكمال .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

السؤال المحقق والسؤال المقدر والجواب عنهما

بادئ ذي بدء نقول: إن السؤال ينقسم إلى قسمين: سؤال محقق، وسؤال مقدر، ويوجد ثمة تغاير بين صورة جواب كل منهما .

السؤال المحقق : وهو ما وجدت صورته في الكلام، سواء نطق بها في الكلام كقوله - تعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ * النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾^(١)، أم لم ينطق بها في الواقع بل أشير إليها كقوله - تعالى - : ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾^(٢)، فهذه قضية شرطية لا تقتضى الوقوع ولا عدمه، لكن الإشارة إلى السؤال المذكورة في الكلام، ويكفي هذا في تحققه .

السؤال المقدر: وهو ما لم توجد صورته في الكلام، بل توجد قرينة تدل عليه، فيحذف السؤال ثقة في فهم السامع بتقديره، ومن هذه القرائن :

١- أن لا يستقيم صدور السؤال والجواب من واحد، نحو قوله - تعالى - : ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(٣)، فإِنَّهُ إِذَا أَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يُوَاجِهَ الْكُفَّارَ بِهَذَا السُّؤَالِ: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فكأنهم لما سمعوه قالوا: ومن يبدأ الخلق ثم يعيده؟ فأمره ﷺ أَنْ يَجِيبَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فتعين أن يكون قوله - تعالى - : ﴿قُلِ اللَّهُ...﴾ جواباً لسؤالهم المقدر^(٤) .

(١) الطارق : ٢، ٣ .

(٢) العنكبوت : ٦١ .

(٣) يونس : ٣٤ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : للزركشى : ١٩/١، ٤٧/٤ .

٢- أن تتحد الجملتان خبراً، وتكون الجملة الأولى مثيرة لسؤال تصلح الثانية أن تكون جواباً عنه بمعونة القرائن، وحينئذ يفصل بينهما بترك العطف كما يفصل الجواب عن السؤال، وهذا ما يسميه البلاغيون (بشبه كمال الاتصال)، وهذا السؤال المقدر يقع على ثلاث صور:

الأولى : أن يكون عن سبب عام للحكم الذي تضمنته الجملة الأولى . كقول الشاعر:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيٌّ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

" فعليل " خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أنا عليل، فالسامع قد علم العلة، وهذا ما أثار سؤالاً

آخر مقدرًا في نفسه، ألا وهو السؤال عن سبب تلك العلة ؛ إذ الأسباب كثيرة، فيقدر كأنه

قيل له: " ما سبب علتك ؟ " فكان الجواب: سبب علتى سهر دائم وحزن طويل، فهذا الجواب قد ورد عن السؤال عن السبب العام والمفهوم من فحوى الكلام .

الثانية : أن يكون السؤال المقدر عن سبب خاص به، يعرفه السائل ولكنه يتردد فيه . كقوله - تعالى - : ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(١)، فالحكم بنفى تبرئة النفس من طهارتها من الزلل - يفهم منه أن ذلك طبعها ؛ إذ هي مجبولة على طلب ما لا ينبغي، فكأنما قيل: لم نفيت البراءة عن نفسك؟ لأن النفس أماراة بالسوء؟ فالسائل متردد طالب للتعيين ؛ لذا أتى الجواب مؤكداً في قوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ .

وعليه فإن هذا النوع من السؤال المقدر يقتضى تأكيد الحكم في الجواب ؛ لما فيه من تردد في النسبة بعد تصور الطرفين .

(١) يوسف : ٥٣ .

الثالثة : السؤال عن غير السبب . كقوله - تعالى- : ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَالُوا سَلَامًا﴾^(١) ، فالجملة الأولى ﴿فَقَالُوا سَلَامًا﴾ أثارَت سؤالاً وهو : ماذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فجاءت الجملة الثانية ﴿فَقَالُوا سَلَامًا﴾ جواباً عن هذا السؤال المقدر ، والسؤال هنا عن شيء خارجي له تعلق بالجملة الأولى ، لا عن سبب عام أو خاص . هذا . . . وقد استشف الإمام عبد القاهر من الآية الكريمة وغيرها أن مجيء لفظ " قال " مفصلاً غير معطوف - لاسيما أنها ترد كثيراً على ألسنة الناس في محاوراتهم - تعد واردة للجواب عن سؤال مقدر قبلها ، حيث قال : " وذلك - والله أعلم - المعنى في جميع ما يجيء منه على كثرتة كالذي يجيء في قصة فرعون وفي رد موسى عليه السلام كقوله - تعالى- : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْتُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ * قَالَ لئنِ اتَّخَذَتِ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ * قَالَ أَوْلَوْ جِنَّتَكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ * قَالَ فَاتِّبِعْ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٢) جاء ذلك كله - والله أعلم - على تقدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين ، فلما كان السامع إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال : ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ وقع في نفسه أن يقول : فما قال موسى له ؟ أتى قوله : ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ما أتى الجواب مبتدأ مفصلاً غير معطوف ، وهكذا التقدير والتفسير أبداً في كل ما جاء فيه لفظ (قال) هذا المجيء^(٣) .

(١) الذاريات : ٢٥ .

(٢) الشعراء : ٢٣-٣١ .

(٣) دلائل الإعجاز : ص ٢٤٠، ٢٤١ .

٣- من الأمارات الدالة على السؤال المقدر " بلى " أو " نعم "، قال العلامة الزركشى: " اعلم أنك متى رأيت " بلى " أو " نعم " بعد كلام يتعلق بها يتعلق الجواب، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جوابا له، فاعلم أن هناك سؤالا مقدرًا، لفظه لفظ الجواب، ولكنه اختصر وطوى ذكره؛ علما بالمعنى، كقوله - تعالى- ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾^(١)، ليست " بلى " فيه جوابا لشيء قبلها، بل ما قبلها دال على ماهي جواب له، والتقدير: ليس من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالدا في النار أو يخلد في النار؟ فجوابه الحق " بلى " ^(٢).

٤- " إن " التوكيدية، فكثيرا ما ترد في جواب عن سؤال مقدر، وهذا ما نص عليه الإمام عبد القاهر بقوله: " ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها، أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله - تعالى- : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣)، وكقوله في أول السورة: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾^(٤)، وأشبه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي ﷺ بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه. وعلى ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَأْتِيَافِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، وذاك أنه يعلم أن المعنى: فأتياه، فإذا قال لكما: ما شأنكما؟ وما جاء بكما؟ وما تقولان؟ فقولا: إنا رسول رب العالمين" ^(٦).

(١) البقرة: ٨١ .

(٢) البرهان : ٤ / ٢٦٤ .

(٣) الكهف : ٨٣ ، ٨٤ .

(٤) الكهف : ١٣ .

(٥) الشعراء : ١٦ .

(٦) دلائل الإعجاز : ص ٣٢٤ .

صورة الجواب : أما تحديد صورة الجواب فإنه يتوقف على فهم المقصود

من السؤال، وانطلاقاً من هذا فقد ذكر البلاغيون للاستفهام صورتين:

الأولى : التصديق : هو إدراك النسبة الواقعة بين الطرفين ثبوتاً أو نفيًا .

ويجاب عن الاستفهام التصديقي بتعيين الثبوت أو الانتفاء، أي بـ " نعم " عند تحقق هذه النسبة، أو بـ " لا " عند عدم وقوعها .

فإذا قلت: " أفهم زيد الدرس ؟ "، فالسائل تصور زيدا، وتصور الفهم لزيد، وتصور نسبة الفهم لزيد، ولكن الذي يسأل عنه هو وقوع نسبة الفهم ومطابقتها للواقع أو مخالفتها له، فإذا أجيب على سؤاله بـ " نعم " أو بـ " لا " كان ذلك هو التصديق .
الصورة الثانية : التصور : وهو طلب تعيين المفرد، أو بمعنى آخر: هو إدراك أحد أجزاء الجملة: المسند أو المسند إليه أو أحد متعلقات الفعل في الجملة، ويجاب عن الاستفهام التصوري بتعيين المفرد الذي يطلب إدراكه .

فإذا قلت: " أزيد في الدار أم عمرو ؟ "، فالسائل يعلم أن في الدار واحدا منهما، فهو لذلك لا يطلب معرفة النسبة وإنما يطلب معرفة المفرد، وينتظر من المسئول أن يعين له ذلك المفرد، فإذا أجيب عن سؤاله بقولك: زيد، كان ذلك هو التصور .

ولما كانت " الهمزة " صالحة لأن يسأل بها عن كل شيء في الجملة، فإن إيلاء المسئول عنه بالهمزة واجب إذا لم تقم قرينة تدل عليه ؛ لئلا يلتبس مراد السائل هل يسأل عن الفعل أو عن الفاعل أو عن المفعول؟ فنقول: أنصفت زيدا ؟ أنت غرست هذا الشجر؟ ففي المثال الأول: لا يشك السائل في الفاعل ؛ إذ يعلم أن فعلا ما قد حدث منه وهو يتصل بزيد، ولكنه لا يدري أهو إنصاف أم ظلم ؟ فيجاب بـ " أنصفته " . وفي المثال الثاني: لا يشك السائل في الفعل وهو الغرس، وإنما الشك في الفاعل، ويطلب تعيينه فيجاب بـ " نعم أنا " .

أما إذا وجدت القرينة فيجوز تأخير المسئول عنه، وذلك كذكر المعادل في مثل: أكرمت زيدا أم عمرا ؟ فقد أقر المسئول عنه، وهو زيد ؛ لأن ذكر المعادل — وهو عمرو — أبان أن المسئول عنه هو المفعول .

ومن صور التغاير في صورة الجواب بين السؤال المحقق والمقدر: أن الجواب عن السؤال المقدر إنما يكون بالكلام، كقولك لمن تقدره مستفهما عن قيام زيد: قام زيد، أو لم يقم زيد، ولا يجوز لك أن تقول: "نعم" أو "لا" فحسب؛ لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك، بينما يجوز ذلك في جواب السؤال المحقق^(١).

ويفرق أيضا الإمام عبد القاهر بين السؤال المحقق وبين السؤال المقدر من جهة أخرى، وهي أن السؤال المحقق الأكثر فيه أن لا يذكر الفعل معه فحي الجواب، ويقتصر على الاسم وحده، أما السؤال المقدر فيلزم ذكر الفعل في جوابه، ويطبق هذا الفرق على قول المتنبي:

وما عفت الرياح له محلاً عفاه من حدا بهم وساقا

فقال: "واعلم أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً في مثل هذا كان الأكثر أن لا يذكر الفعل في الجواب، ويقتصر على الاسم وحده. فأما مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يذكر الفعل."

تفسير هذا: أنه يجوز لك إذا قيل: إن كانت الرياح لم تعفه فما عفاه؟ أن تقول: من حدا بهم وساقا، ولا تقول: عفاه من حدا، كما تقول في جواب من يقول: من فعل هذا؟ زيد، ولا يجب أن تقول: فعله زيد.

وأما إذا لم يكن السؤال مذكوراً كالذي عليه البيت فإنه لا يجوز أن يترك ذكر الفعل، فلو قلت مثلاً: "وما عفت الرياح له محلاً، من حدا بهم وساقا" تزعم أنك أردت: عفاه من حدا بهم، ثم تركت ذكر الفعل، أحلت؛ لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً؛ لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيل، فاعرف ذلك^(٢).

ولنا مع كلام الإمام عبد القاهر وقفان:

الأولى: أن عبد القاهر كان دقيقاً في تعبيره عندما صرح بأن الأكثر هو أن لا

يذكر الفعل

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٢٦٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ص ٢٣٩.

في جواب السؤال المحقق، ولكن الذي يعول عليه في حذف الفعل أو ذكره هو المقام .

فبالموازنة بين قوله - تعالى - : ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(١)، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٢)، نلاحظ أنه على الرغم من اتحاد السؤال والمسئول والسائل في الآيتين، إلا أننا إذا نظرنا إلى الجواب فيهما فسنجد أن المسند وهو الفعل " خلق " قد ذكر في الآية الأولى دون الثانية، وقد ذهب العلامة ابن يعقوب إلى أن نكر الفعل في الآية الأولى إنما هو لزيادة تقرير المسند، والتأكيد على خلقه لهن، فالمسئولون لما كانوا أغبياء الاعتقاد؛ نظرا لكفرهم، إذ تجدهم تارة يتوهمون أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال، أو تجوز على من معه ممن يقصد إسماعه، أو ينزلونه منزلة من تجوز عليه الغفلة، فيأتون بالجواب تاما؛ لقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل؛ نظرا لزعمهم الفاسد ووههم الكاسد، ولو كان السائل ليس كذلك . وتارة أخرى لا يتوهمون ذلك فيحذفون الفعل؛ للتعويل على القرينة . إذا فذكر الجواب عنهم مختلف باعتبار ما عسى أن يخطر عند المحاوراة والسؤال^(٣) .

بينما ذهب عبد الحكيم السيالكوتي: إلى أن وجود القرينة وهي التصريح بالفعل " خلق " في السؤال - مصحح للحذف لا موجب، فإن عول على دلالتها حذف، وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر، وإن كان المخاطب والكلام في الحالين - أي حالة التعويل وعدمه - واحدا^(٤) .

الثانية : أن العلامة الزركشى ذكر من الشواهد ما يتعارض مع ما صرح به الإمام عبد القاهر، وهو أنه يتعين ذكر الفعل في جواب السؤال المقدر، حيث قال : " وذكر الشيخ عبد القاهر أن السؤال إذا كان ملفوظا به فالأكثر ترك الفعل في الجواب

(١) الزخرف : ٩ .

(٢) لقمان : ٢٥ .

(٣) ينظر : مواهب الفتاح : لابن يعقوب المغربي، وحاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص : ١٩/٢

(٤) نقله عن عبد الحكيم السيالكوتي الدسوقي في حاشيته ضمن شروح التلخيص : ١٩/٢ .

والاقتصار على الاسم وحده، وإن كان مضمرا فوجب التصريح بالفعل ؛ لضعف الدلالة عليه، فتعين أن يلفظ به - مشكل بقوله - تعالى - : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾ (١) فيمن قرأها بفتح الباء، كأنه قيل: من يسبحه ؟ فقيل: يسبحه رجال " (٢) .

لذا فقد اقترح السبكي للخروج من هذا الإشكال أن يقال: السؤال المقدر الأولى ألا يحذف من جوابه شيء ؛ لضعف السؤال بالتقدير بخلاف المنطوق (٣) .
لكننا لا نتفق تمام الاتفاق مع ما ذهب إليه السبكي ؛ لأنه يعنى أن القرآن المعجز قد ورد على غير الأولى مع أنه فى أعلى مراتب البلاغة، لكن العلامة الدسوقي قد ذكر سببا وجيها لحذف الفعل فى مثل هذه الآية وما جرى مجراها فقال: " وحذف الفعل اعتمادا على: ﴿يُسَبِّحُ﴾ الأول لا على المذكور فى السؤال المقدر ؛ لأنه لا يجوز كما فى (دلائل الإعجاز) ٠٠٠ من أن السؤال المشتمل على الفعل إذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل فى الجواب " (٤) .

السؤال والجواب فى إطار إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

(١) النور: ٣٦، ٣٧ .

(٢) البرهان : ٥١/٤ .

(٣) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص : ٣ / ٦٧ (بتصرف) .

(٤) حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص : ٣ / ٦٤ .

كثيرا ما تستدعى المناسبات أن يجيء الكلام معدولا به عن حال المخاطب الحقيقية - من خلو ذهن أو تردد أو إنكار- فيفترض فيه المتكلم حالا أخرى، ويخاطبه على هذا الافتراض، وذلك لاعتبارات بلاغية يلحظها المتكلم، ولهذا العدول أبلغ الأثر لدى المتلقى البصير بمواقع الكلام ؛ فبه ينشط ذهنه، ويحرك عقله، ويدفعه إلى التأمل في الكلام للوقوف على ما ينطوى عليه من لطيفة .

والسؤال الذي يرد في تلك الصور تارة يكون ملفوظا به من قبل السائل، وتارة يفترضه المتكلم في مخاطبه ؛ نظرا لما يجيش في نفسه من تساؤلات، وباختلاف نوع السؤال تختلف صورة الجواب (الخبر) من حيث التوكيد أو عدمه، أو درجة تفاوت التوكيد قلة أو كثرة، وجوبا أو استخسانا، وإليك البيان:

١- تنزيل خالي الذهن منزلة المتردد :

يتأتى هذا إذا كان في العبارة ما يلوح بنوع الحكم للمخاطب، فيتطلع إلى معرفته صراحة، فينزل منزلة السائل المتردد، ويلقى إليه الجواب طلبيا . ويكثر ورود هذه الصورة في صدور الأخبار التي تسبق بأمر أو نهى أو توجيه أو إرشاد ؛ لأن هذا مما يبعث في نفس المخاطب تساؤلا، ويحرك فيها غريزة الاستعلام ؛ لذا يعقبه المتكلم بجملة مؤكدة للرد على هذا التساؤل الداخلي .

ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾^(١)، لما نهى رب العزة سيدنا نوح عليه السلام عن مخاطبته في شأن قومه، أو الشفاعة لهم في دفع العذاب عنهم وذلك بقوله: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، فاستشرفت نفسه عليه السلام إلى معرفة السبب في هذا النهى، فكان المقام مقام التردد في أن القوم هل حكم عليهم بالإغراق ؟ فلما نزل عليه السلام منزلة السائل المتردد أكد له الجواب في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾، ولولا هذا الاعتبار لما حسن حينئذ تأكيد الجواب له ؛ وذلك

(١) المؤمنون : ٢٧، هود : ٣٧ .

لأن نوحا ~~الذي~~ لم يكن مترددا بالفعل، فقد ذكر في السياق الوارد قبل هذا النهي ما يلوح له بصفة الجواب، حيث أخبره بأن قومه لن يؤمنوا، وأمره بصنع الفلك، وهذا فيه إشارة إلى نوع العذاب الذي سيحل بقومه، وهو الغرق الذي لا محيد عنه .
ومن كلام العرب قول قريظ بن أنيف :

لو كُنْتُ من مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إبْلَى بنو اللَّقِيظَةِ من ذُهَلِ بنِ شَيْبَانَا
إِذَا لِقَامَ بِنَصْرَى مَعْشَرَ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَأَمَّا^(١)

ففي البيت الأول كلام يلوح بالجواب لتويحا، والذي يتمثل في قوله: " لو كنت من مازن لم تستبح إبلى "، فهذا فيه إيماء إلى تحقيق نصره الشاعر وعدم خذلانه لو كان معدودا من أفراد قبيلة مازن، إذ استجد قومه بني العنبر فلم ينجدوه، فصار المقام بعد هذا التلويح مقام تلهف وترقب لمعرفة كيفية هذه النصره، فنزل المخاطب لهذا التلهف والترقب منزلة المتردد، فكانه قال: " ولو استباحوا ماذا كان يفعل بنو مازن؟" فقال: إذا لقام بنصرى معشر خشن، فكان الرد على هذا التردد الذي اعتبر في المخاطب أن ساق الشاعر الجواب إليه مؤكدا كما يؤكد مع المتردد حقيقة .
وهكذا تلاحظ أن التأكيد فيما سبق إنما هو بسبب ما لاحظته المتكلم في مخاطبه، وما يدور داخل نفسه من تساؤل، على الرغم من عدم تلفظه بالسؤال .

كما تلاحظ أن " إن " - مكسورة الهمزة - تستحسن في جواب المتردد الذي يشعر حاله بالسؤال عامة، سواء أكان هذا التوكيد مصرحا به أم مقدرًا، وهذا ما ذهب إليه المبرد وجمهور البلاغيين، خلافا لعبد القاهر الذي يستحسن تصدر " إن " في جواب سؤال يظن السائل خلفه، لا في جواب السائل على إطلاقه^(٢) .

وما ذهب إليه المبرد ومن لف لفه هو الذي تؤيده النصوص البليغة، فمن التأكيد للتردد في الحكم قوله - تعالى - : ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ

(١) الحفيظة : الخصلة يغضب لها، وقيل : الحمية، اللوثة : القوة .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٣١٥، ٣٢٥ .

بصيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(١)، والسؤال المقدر هو: فماذا قال لهم يعقوب ~~عليه السلام~~؟ فجاء الجواب مؤكداً في قوله: «قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»، وسيأتي عما قليل ما يفيد جواز تعدد التوكيد في حالة التردد كالإنكار^(٢).

٢- تنزيل السائل منزلة خالي الذهن :

ومن شواهد هذه الصورة قوله -تعالى-: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ^(٣)»، وقوله -تعالى-: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ قُلُّوا عَلَيْهِمْ مِنْهُ ذِكْرًا^(٤)»، وقوله -تعالى-: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا^(٥)» فقد ورد الجواب عن السؤال مجرداً من التأكيد ؛ تنزيلاً للسائل منزلة خالي الذهن .

وكثير من البلاغيين أهمل هذه الصورة ؛ نظراً لأن التأكيد للسائل جائز لا واجب، فلا يخل تركه بالبلاغة، وعليه يصح أن يلقي الخبر للسائل من غير تأكيد كما يلقي لخالي الذهن ؛ فإذا نزل السائل منزلة خالي الذهن حينئذ في هذه الحالة يحدث في الكلام لبس ؛ إذ لا يدري السامع هل الكلام خارج على مقتضى الظاهر أو على خلافه ؟

(١) يوسف : ٩٦ .

(٢) بغية الإيضاح : د/ عبد المتعال الصعيدي : ١ / ٣٤ .

(٣) المائدة : ٤ .

(٤) الكهف : ٨٣ .

(٥) طه : ١٠٥ .

ونرد على هذين الأمرين فنقول: أما الأول: وهو كون تأكيد جواب السائل غير لازم، فلا حاجة حينئذ إلى التنزيل، فقد أجاب عنه السبكي: " بأنه - أي التوكيد - مستحسن، فالعدول عنه إنما يكون للتنزيل، وذلك كثير" (١).

وأما الثاني: وهو كون إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في هذه الصورة قد يلتبس بإخراجه على مقتضى الظاهر، فقد أجاب عنه الدسوقي: " بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجحه، فإن لم توجد قرينة صح الكلام على كل من الأمرين، وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يلتبس ببعض، كما في التأكيد مع السائل فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر؛ إذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ، وكذا بعض صور إخراجه على خلافه يلتبس ببعض، كما في جعل الخالي بمنزلة السائل فإنه يلتبس بجعله كالمنكر، فإن كان هناك قرينة عمل بها وإلا صح الحمل على كل" (٢).

٣- تنزيل السائل منزلة المنكر :

وتتحقق هذه الصورة إما بسبب ما اعترض للسائل من الشبهة التي لا ينبغي أن تعرض ويستفسر عنها، فينزل منزلة المنكر ويلقى إليه الجواب مؤكداً بأكثر من مؤكد، كقوله - تعالى - : ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣). فالملائكة قد سألت عما خفى عليهم من الحكمة من استخلاف رب العزة لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو استخلاف مكان أهل الطاعة أهل المعصية، وليس هذا باعتراض على الله ﷻ، أو طعن وانتقاص من بنى آدم على وجه الغيبة، بل هو استخبار عما يرشدهم ويزيح شبهتهم، إذ " المعنى: أتستخلف عصاة ونحن معصومون أحقاء بذلك؟

(١) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص : ٢١٨/١ .

(٢) حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص : ٢١٠/١ .

(٣) البقرة : ٣٠ .

والمقصود منه الاستفسار عما رجحهم مع ما هو متوقع منهم — على الملائكة المعصومين في الاستخلاف، لا العجب والتفاخر، وكأنهم علموا أن المجعول خليفة ذو ثلاث قوى عليها مدار أمره، شهوية وغضبوية : تؤديان به إلى الفساد وسفك الدماء، وعقلية : تدعوه إلى المعرفة والطاعة، ونظروا إليها مفردة، وقالوا: ما الحكمة في استخلافه وهو باعتبار تينك القوتين لا تقتضى الحكمة إيجاد فضل عن استخلافه ؟ وأما باعتبار القوة العقلية : فنحن نقيم ما يتوقع منها سليما عن معارضة تلك المفاسد، ولكنهم غفلوا عن فضيلة كل واحدة من القوتين إذا صارت مهذبة، مطواعة للعقل، متمرنة على الخير، كالعفة والشجاعة ومجاهدة الهوى، ولم يعلموا أن التركيب يفيد ما تقصر عنه الأحاد، كالإحاطة بالجزئيات، واستتباط الصناعات، واستخراج منافع الكائنات من القوة إلى الفعل الذى هو المقصود من الاستخلاف، وإليه أشار إجمالا بقوله: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) .

وقد عد شهاب الدين الخفاجى التأكيد الوارد فى جواب الله ﷻ على سؤال الملائكة: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ — نوعا من العدول عما يقتضيه الظاهر، وذلك بتنزيل الملائكة منزلة المنكرين ؛ بسبب ما اعترض لهم من الشبهة التى لا ينبغى أن تعرض ويستفسر عنها^(٢) .

وقد ينزل السائل منزلة المنكر ؛ لأن المسئول عنه تقصر عن إدراكه الإفهام، وتعجز عن تصور عقول الأنام، ومن ذلك ما رواه أبو هريرة ؓ: " أن ناسا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال رسول الله ﷺ : هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا: لا يا رسول الله، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها حجاب ؟ قالوا: لا، يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك " .

فالصحابة ؓ لا ينكرون إمكان رؤية المولى ﷻ، لكنه أمر لا يقدر العقل البشرى القاصر استيعابه أو تصويره ؛ فنزلوا منزلة من ينكر وقوع تلك الرؤية ؛ حتى لا يدع مجالا لأن يتطرق إليه أدنى شك، لذا فقد ورد جواب الرسول ﷺ على سؤالهم مؤكدا

(١) تفسير البيضاوى : ١٨٦/٢، ١٨٧ .

(٢) حاشية الشهاب : ١٨٨/٢ .

بأكثر من مؤكد بـ " إن " ، والجملة الاسمية، وتشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي ؛ لأن الله ﷻ منزه عن الشبيه والنظير، أى: أن الرائي المعين للقمر ليلة البدر، وللشمس فى كبد السماء لا يحول بين بصره وبينهما حجاب، فلا يشك حينئذ فى أن الذى يراه قمر أو شمس - فكذا الناظر إليه ﷻ فى الجنة، لا يشك فى أن الذى يراه هو الله ﷻ بلا تكيف، ولا تشبيه، ولا تحديد.

هذا وقد يدور فى خلدك تساؤل وهو: أى ثمرة لتزليل السائل منزلة المنكر مع أنه يؤكد له من غير تنزيل ؟

وقد أجاب عن هذا التساؤل العلامة الدسوقي قائلا: " قلت: فائدة التزليل زيادة التأكيد، فإن السائل يؤتى له فى الكلام الملقى إليه بتأكيد واحد، والمنكر يؤتى فى الكلام الملقى إليه بأكثر، وهذا أحسن مما أجاب به بعضهم: من أن فائدة التزليل صيرورة التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسنا؛ لأن هذا أمر خفى لا اطلاع عليه" (١).

لكننا نرد على تلك العلة التى استند إليها الدسوقي فى ترجيح فائدة هذا التزليل، وذلك من خلال قوله تعالى:- ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (٢)، حيث استشهد البلاغيون بهذه الآية الكريمة على تنزيل غير السائل منزلة السائل، ولا يخفى عليك أنه قد ورد فى الآية أكثر من مؤكد، وهذا يفهم منه جواز تعدد التوكيد مع المتردد وما ينزل منزلته، إذا فالسر البلاغى للعدول فى هذه الصورة لا تتمثل فى كثرة التوكيد أو قلته كما قال العلامة الدسوقي، ولكن تتمثل فى صيرورة التوكيد واجبا بعد أن كان مستحسنا .

(١) حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص : ٢١٠/١ .

(٢) يوسف : ٥٣ .

السؤال الحقيقي والسؤال المجازي

ينقسم السؤال إلى قسمين: الأول: السؤال الحقيقي: وهو طلب المستفهم العلم بشيء لم يكن معلوما لديه من قبل بأدوات مخصوصة .

وهذا يعنى أن الاستفهام الحقيقي يتطلب أمرين: الأول: جهل السائل، الثانى: علم المسئول .

ومن ضوابط السؤال الحقيقي إردافه بالجواب عنه مذكورا، وقد تحدثنا عن صورة الجواب أنفا .

هذا وإذا علمنا أن الأصل فى استعمال السؤال الحقيقي هو طلب الفهم لمن ليس عنده علم به، فإنه قد وردت بعض الاستفهامات الحقيقية قد اشتملت - بجانب الدلالة على كون المطلوب بها مجهولا عند السائل - الإيحاء بمعان أخر تعالج بها نفس السائل، وقد صرح بهذا غير دارس، فالدكتور/ صباح عبيد يقول: " والعجيب أن الاستفهام الحقيقي فى القرآن لم يكن مقصورا على طلب معرفة شيء مجهول، كما حده العلماء فى حسم، بل كان هذا المعنى الحقيقي مبطنا بألوان من المعانى الثانوية الخسبة، والظلال المديدة التى لا تخرجه عن كونه حقيقيا، وهذا من عجيب شأن القرآن " (١) .

ثم أخذ الدكتور يستعرض العديد من الاستفهامات الواردة فى القرآن للتدليل على المحصلة التى توصل إليها، من ذلك قول موسى عليه السلام للمراتين: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ (٢)، فهو استفهام عن

(١) الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية فى القرآن الكريم : ص ١٢١ .

(٢) القصص : ٢٣ .

الشأن ودفعهما الماشية خوف الزحام، مبعثه شففته ورحمته عليه السلام وحبه عون الضعيف، ودهشا من قوم لا يقدرّون أضعفهم^(١).

ومما ورد هذا المورد قول الرسول ﷺ تعقيبا على قول ورقة بن نوفل لما قال: " هذا الناموسُ الذي نزل الله على موسى، وليتني فيها جذعا، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ : أومخرجي هم؟ " .

فقد قال الدكتور/ محمد أبو موسى معقبا على قوله ﷺ: " أومخرجي هم؟ " : " الهمزة للاستفهام الذي فيه شوب من الحقيقة ؛ لأنه تعقيب على قول ورقة: " إذ يخرجك قومك " ، فلا يجوز أن يكون استفهاما حقيقيا بحتا، ولا يجوز أن يخلو من الحقيقة ؛ لأنه ﷺ عقب به فور سماعه، وكأنه يستثبت ويتأكد من كلام ورقة"^(٢).

الثاني : السؤال المجازي: وهو ألا يقصد السائل بسؤاله طلب الفهم، ولكنه يقصد إعلام المخاطب بمعان تخرج في نفسه، وهذه المعاني تستشف من سياق التركيب، ومن الإشارات الواردة فيه، والقرائن المحيطة به، وهذا بلا شك يتوقف على فطنة المتلقى في الوقوف عليها ؛ لأن هذه المعاني في حقيقة الأمر هي خواطر ومشاعر وجدانية، يحس بها المتكلم، ويودعها تعبيره، فيثير في نفس المتلقى ما يريد أن يثيره من ألوان الحس والشعور .

وقد ذكر ابن جنى بعض الأسباب التي تدعو إلى خروج الاستفهام عن حقيقته، فقال: " واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان . . . وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء:

منها : أن يرى المسئول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه .

(١) المصدر السابق : ص ١٢٢ .

(٢) شرح أحاديث من صحيح البخاري : ص ٦٧ .

ومنها : أن يتعرف حال المسئول ، هل هو عارف بما السائل عارف به ؟
ومنها : أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد ؛ لما له في ذلك من الغرض .

ومنها : أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه، حتى إن حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقاً، فأوضح بذلك عذراً .

ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها ^(١) .

كما صرح الحافظ ابن حجر أن هذا الصنيع قد يدل على إظهار العناية بالمسئول عنه، والتتويه بقدره، والإعلان بشرف منزلته، وذلك يتجلى فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادوا: هلموا إلى حاجتكم، قال: فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا، قال: فيسألهم ربهم صلى الله عليه وسلم وهو أعلم منهم -: ما يقول عبادي؟ قال: يقولون: يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويمجدونك. قال: فيقول: هل رأوني؟ قال: فيقولون: لا والله ما رأوك . قال: فيقول: كيف لو رأوني؟ قال: يقولون لو رأوك كانوا أشد لك عبادة، وأشد لك تمجيذاً، وأكثر لك تسبيحاً. قال: يقول: فما يسألوني؟ قال: يسألونك الجنة . قال: يقول: وهل رأوها؟ قال: يقولون: لا والله يارب ما رأوها . قال: فيقول: فكيف لو أنهم رأوها؟ قال:

يقولون: لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصاً، وأشد لها طلباً، وأعظم فيها رغبة... ^(٢) .

ومن ضوابط السؤال المجازي: أن يكون السائل عالماً بالمسئول عنه، أو يكون المسئول مما لا يتأتى منه الجواب، كسؤال الديار والأطلال، وهذا النوع من السؤال

(١) الخصائص : ٢ / ٤٦٤ .

(٢) فتح الباري : ١١ / ٢١٢، ٢١٣ .

الأصل ألا يُذكر له جواب في الغالب، كقوله -تعالى-: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾^(١)، ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْيَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾^(٢)، لكن هناك بعض الاستفهامات المجازية قد وردت لها أجوبة، وهذا عدول عن الأصل، وقد ذكر الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم المطعنى أسبابا لهذا العدول بقوله:

" في القرآن الكريم كل استفهام مجازي نكرت إجابته دعا إلى هذا الذكر أن الخيال ليس له مجال في تصور الإجابة وتصويرها كيف يشاء ٠٠٠ وكل استفهام مجازي لم تذكر إجابته في نظم القرآن فإن للخيال دورا مهما في تصور الإجابة وتصويرها، وذلك مثل قوله - تعالى - : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾^(٣)، لم تذكر إجابة هذا الاستفهام ؛ لأن المراد تهويل وتفضيع حال المتحدث عنهم، فليعمل الخيال عمله، ولتتبار الخيالات في رسم تلك الصورة المفزعة كما يحلو لها، ولكن في إطار التهويل والتفضيع"^(٤).

وأما قوله - تعالى - : ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾^(٥) فالاستفهامان الواردان في الآيتين للنفي والإنكار المسلطين على الفاعل، أما الإلزام والتبكيك اللذان صرح بهما الأئمة فهما معنيان تابعان للإنكار، وقد ورد الجواب على هذين الاستفهامين المجازيين، وهما قوله - تعالى - : ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، وقوله : ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾، مع أن الأصل في

(١) الدخان : ١٣ .

(٢) النمل : ٢٠ .

(٣) النساء : ٤١ .

(٤) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم : ١ / ٢٨٨ .

(٥) يونس : ٣٤ ، ٣٥ .

الاستفهام المجازى إغفال ذكر جوابه، وإنما ذكر لأن الخيال ليس له مجال في تكوين الجواب وتلوينه، وأيضا الاستفهام فيهما عن حقيقة عظيمة ثابتة لا يضيرها إنكار منكر، ولا يتوقف ظهورها على إجابة مجيب؛ لذا صرح به هنا، وفي هذا التصريح تكبيت وتحسير للمشركين، فبعد إثبات عجز ألتهم المدعاة عن فعل شيء أى شيء، فضلا عن عجزهم عن بدء الخلق وإعادته - حسن أن يقرر ويعين الفاعل الحق لما يعجز عنه كل مخلوق (١).

وكذا قوله - تعالى -: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ (٢)، فالاستفهام بـ " ما " في قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ليس استفهاماً حقيقياً، بل هو مستعمل في التشويق إلى تلقي الخبر، والموجه إليه الاستفهام من قبيل خطاب غير المعين، ولما كان الاستفهام مستعملاً في غير طلب الفهم حسن تعقيبه بالجواب عنه بقوله: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾، فجوابه ورد بياناً لما أريد بالاستفهام من الإجمال لقصد التفخيم فبين جانب التفخيم، فكأنه قيل: هم يتساءلون عن النبأ العظيم. ونظيره قوله - تعالى -: ﴿هَلْ أَنْبَأَكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ * تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ﴾ (٣).

وكذا قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَافِرِينَ﴾ (٤). فملك الموت وأعوانه يسألون الذين تقولوا على الله ﷻ - وذلك وقت وفاتهم -: أين الآلهة التي كنتم تعبدونها في الدنيا وتستعينون بها في المهمات؟ فيأتى جوابهم على هذا السؤال بقولهم: غابوا عنا، فلا نراهم ولا ندرى أين مكانهم، ولا ننتفع بهم .

(١) التفسير البلاغى للاستفهام فى القرآن الحكيم : ٢ / ٥١ (بتصرف) .

(٢) النبأ : ١ ، ٢ .

(٣) الشعراء : ٢٢١ ، ٢٢٢ . التحرير والتنوير : ٩ / ١٥ .

(٤) الأعراف : ٣٧ .

و العلامة ابن عاشور بعد أن عد السؤال للتهكم والتأيس — عد قوله: ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ جواباً عن هذا السؤال فقال: "ولذلك لم ينكروا في جوابهم أنهم كانوا يدعونهم من دون الله" (١).

بينما وقع فريق من العلماء في اضطراب؛ إذ تجدهم قد عدوا ذلك الرد الوارد في الآية تارة جواباً إذا اعتبرت السؤال حقيقياً، وتارة أخرى لا يعدونه جواباً إذا كان السؤال مجازياً، ومن هؤلاء العلامة الألوسي، فإنه لما حمل هذا السؤال على الحقيقة قال: "فإن هذا السؤال والجواب وكذا ما يترتب عليهما مما سيأتي إنما يكون يوم القيامة لا محالة" (٢).

لكنه عاد بعد ذلك وأنكر أن يكون ردهم هذا جواباً لو كان الاستفهام غير حقيقياً، فقال:

"والاستفهام على ما ذهب إليه غير واحد غير حقيقي، بل للتوبيخ والتفريع، وعليه فلا جواب، وما ذكر إنما هو للتحسر والاعتراف بما هم عليه من الخيبة والخسران" (٣).
وقد نسج على منواله العلامة شهاب الدين الخفاجي حيث قال: "قوله: "غابوا عنا" جواب بحسب المعنى؛ إذ مآله: لا ندري أين هم، أو هو ليس بجواب؛ إذ السؤال غير حقيقي بل للتوبيخ، فلا جواب، وما ذكر إنما هو للتحسر والاعتراف بما هم عليه من الخيبة والخسران" (٤).

وقال جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما —: "كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع، فإذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها للنبي ﷺ، فجاء رجل من المشركين وسيف

(١) التحرير والتنوير: ١١٧/ ٨ .

(٢) روح المعاني: ١١٥ / ٨ .

(٣) المصدر السابق: ١١٥ / ٨ .

(٤) حاشية الشهاب: ٢٧٨ / ٤ .

النبي ﷺ معلق بالشجرة، فاخترطه فقال له: تخافني؟ قال: لا، قال: فمن يمنعك مني؟ قال: الله... .

فقول الأعرابي: "فمن يمنعك مني؟" استفهام إنكاري، أي: لا يمنعك مني أحد؛ لأن الأعرابي كان قائماً والسيف في يده، بينما النبي ﷺ جالس لا سيف معه، وجاء جوابه ﷺ على هذا الاستفهام الإنكاري بقوله: "الله"، أي: يمنعني منك، إشارة إلى ذلك، ولذلك أعادها الأعرابي فلم يزد على الجواب، وفي ذلك غاية التهكم به وعدم المبالاة به أصلاً^(١).

ويحتمل أن يكون الاستفهام حقيقياً لمعرفة من يمنعه ويحميه منه، لاسيما بعد جواب الرسول ﷺ "لا" أي: لا أخافك في جواب سؤال الرجل: أتخافني؟ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على شجاعة نادرة، وبخاصة وأن الرجل واقف والسيف في يده، والرسول ﷺ جالس لا سيف معه، مما دفع الرجل للاستفهام الحقيقي عمن يحميه منه؟

المطابقه بين السؤال والجواب بطريق المجاز:

سنعرض الآن لصورة من صور السؤال المجازي، قد يقع معها المتعجل في جهالة عمياء، ويخبط المتسرع فيها خبط عشواء، فيحكم بعد النظرة الأولى إليها بفقدان المطابقة بين السؤال والجواب، ومرد حكمه هذا ناتج من كونه نظر إلى ظاهر السؤال، فحمله على حقيقته، وما درى أن السؤال في نحو هذا يحتاج منا إلى فضل أناة وروية حتى نفطن إلى مغزاه، فالسؤال لا يراد منه حقيقته وهو الاستعلام، بل المراد منه معنى مجازي رمى إليه السائل، وفطن إليه المجيب، ومن ثم أتى جوابه متطابقاً مع معناه المجازي .

وهاك نماذج قرآنية تمثل هذه الصورة، فالقرآن الكريم يسجل تفاصيل الحوار الدائر بين الضعفاء والمستكبرين في المواجهة التي ستحدث بينهما عند مثلها بين

(١) فتح الباري : ٧ / ٤٢٧ .

يدى الله ﷻ بقوله: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْتَابُونَ عَنَّا مَنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾ (١).

يبين لنا الزمخشري وجه المطابقة بين سؤال الضعفاء للمستكبرين وهو: هل تقدرين على دفع شيء مما نحن فيه من العذاب؟ وجواب المستكبرين عليه، فيقول: "فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾؟ قلت: الذى قال لهم الضعفاء كان توبيخا لهم، وعتابا على استتباعهم واستغوائهم، وقولهم: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْتَابُونَ عَنَّا﴾ من باب التبكيت؛ لأنهم قد علموا أنهم لا يقدرين على الإغناء عنهم، فأجابوهم معتذرين عما كان منهم إليهم: بأن الله لو هداهم إلى الإيمان لهدوهم ولم يضلوهم، إما موركين^(٢) الذنب فى ضلالهم وإضلالهم على الله، كما حكى الله عنهم وقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٣)، ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٤) يقولون ذلك فى الآخرة كما كانوا يقولون فى الدنيا... وإما أن يكون المعنى: لو كنا من أهل اللطف فلفظ بنا ربنا واهتدينا لهديناكم إلى الإيمان، وقيل: معناه: لو هدانا الله طريق النجاة من العذاب لهديناكم، أى: لأغنيا عنكم، وسلطنا بكم طريق النجاة كما سلطنا بكم طريق الهلكة " (٥).

وكذا قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٦)، فهذه الآية الكريمة نزلت فى أناس من مكة

(١) إبراهيم : ٢١ .

(٢) وَرَكَ الشَّيْءُ : أَوْجِبَهُ، وَالتَّوْرِيكَ : تَوْرِيكَ الرَّجُلِ ذَنْبَهُ غَيْرَهُ كَأَنَّهُ يُلْزِمُهُ إِيَاهَ .

(٣) الأنعام : ١٤٨ .

(٤) النحل : ٣٥ .

(٥) الكشاف : ٢ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

(٦) النساء : ٩٧ .

نظرات في بلاغة السؤال والجواب

أسلموا ولكنهم تخلفوا عن الهجرة حين كانت واجبة عليهم، وهم بذلك ظلموا أنفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة ؛ لذا فقد وجهت الملائكة لهم سؤالاً على سبيل التوبيخ مؤاده: في أي شيء كنتم من أمر دينكم؟ والمراد به النعي عليهم بأنهم ليسوا من الدين في شيء، ولهذا لم يجيبوا بقولهم: كنا في كذا، أو لم نكن في شيء ؛ لأن جوابهم جاء اعتذاراً عما وبخوا به بضعفهم، واعتلالاً بأنهم ما كانوا قادرين على المهاجرة، أو عن إظهار الدين وإعلاء كلمة الله (١) .

وقد أشار شهاب الدين الخفاجي إلى محصلة السؤال والجواب الواردين في الآية وذلك بقوله: " السؤال لا يطابق الجواب ؛ لأن الظاهر كنا في كذا، أو لم نكن في كذا، فأشار إلى أن محصل السؤال توبيخهم على ترك الهجرة، والجواب اعتذار عنه بعجزهم" (٢) .

ومما ورد هذا المورد قوله - تعالى - : ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَأَنْتُمْ تَسْتَقْدِمُونَ﴾ (٣)، فليس المقصود من سؤال الكفار هو تعيين ذلك اليوم الموعود به - وهو يوم القيامة - كما يدل عليه ظاهر سؤالهم، وإنما أوردوه تكديبا واستهزاء، ومن ثم جاء الجواب عليه فيه تهديد ووعد، فانطبق الجواب مع السؤال من حيث المعنى، وذلك باعتبار ما عرف من غرضهم، وما انطوت عليه ضمائرهم، وهذا ما عناه الزمخشري بقوله: " فإن قلت: كيف انطبق هذا جوابا على سؤالهم ؟ قلت: ما سألوا عن ذلك وهم منكرون له إلا تعنتا لا استرشادا، فجاء الجواب على طريق التهديد مطابقا لمجىء

(١) تفسير البيضاوي : ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ (بتصرف) .

(٢) حاشية الشهاب : ٣ / ٣٣٦ .

(٣) سبأ : ٢٩ ، ٣٠ .

السؤال على سبيل الإنكار والتعنت، وأنهم مرصدون ليوم يفاجئهم فلا يستطيعون تأخرا عنه ولا تقدما عليه " (١).

هذا وقد اختلف البلاغيون في مثل هذا الجواب الوارد على السؤال المجازي هل يعد من الأسلوب الحكيم؟

قال العلامة الألوسي في تعقيبه على الآية السابقة كاشفا عن رأيه ورأى غيره: " ولما كان سؤالهم عن الوقت على سبيل التعنت أجيبوا بالتهديد، وحاصله أنه لوحظ في الجواب المقصود من سؤالهم لا ما يعطيه ظاهر اللفظ، وليس هذا من الأسلوب الحكيم؛ فإن البليغ يلتفت لفت المعنى " (٢).

" وقال الطيبي: هو منه، سألوا عن وقت إرساء الساعة وأجيبوا عن أحوالهم فيها، فكأنه قيل: دعوا السؤال عن وقت إرسائها، فإن كينونته لا بد منها، بل سلوا عن أحوال أنفسكم، حيث تكونون مبهورتين متحيرين فيها من هول ما تشهدون، فهذا أليق بحالكم من أن تسألوا عنه، وهو كما ترى " (٣).

(١) حاشية الشهاب : ٣ / ٥٨٣.

(٢) روح المعاني : ٢٢ / ١٤٤.

(٣) المصدر السابق : ٢٢ / ١٤٤.

المطابقة اللفظية بين السؤال والجواب

إذا علمنا أن المطابقة بين السؤال والجواب تارة تحصل بينهما لفظاً ومعنى، وتارة تحصل بينهما من جهة المعنى فقط، فمثال الأول قوله - تعالى - : ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، ومثال الثانى: قوله - تعالى - : ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾^(٢) ؛ لأن القائل إذا قال لك: مَنْ مَالِكُ هَذَا الْغُلَامِ ؟ فلك أن تقول: زيد، فيكون مطابقاً لفظاً ومعنى، ولك أن تقول: لزيد، فيكون مطابقاً للمعنى^(٣).

- فقد اتضح لنا من هذا أن المطابقة المعنوية حاصلة في كلتا صورتين ؛ إذ لا ينبغي لها أن تتخلف ؛ لذا حكم البلاغيون بوجوب رعايتها، أما المطابقة اللفظية فتارة تتحقق وتارة تتخلف، وهذا لأسرار بلاغية اقتضت ذلك، كما سيتضح لنا الآن .

(أ) المطابقة اللفظية بين السؤال والجواب :

الأصل فى الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ومطابقاً له، فإذا كان السؤال جملة اسمية أو جملة فعلية فيلزم أن يكون الجواب كذلك، إلا لدواع بلاغية يستدعى العدول عن ذلك، لكن الجواب الذى وقع فيه حذف اتسعت فيه هوة الخلاف بين كل من النحاة والبلاغيين من جهة، وبين البلاغيين وبعضهم البعض من جهة أخرى، وذلك من حيث تقدير المحذوف، وضرورة مراعاة المطابقة بين السؤال والجواب من الناحية اللفظية أم لا، ولكل منهما وجهته التى تفرّد بها، وذلك على النحو التالى :

(١) الأعراف: ٨٤، ٨٥ .

(٢) الأعراف: ٨٦-٨٩ .

(٣) بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز : ١ / ٣٣٢ .

— ابن مالك : ذهب إلى أن تقدير الفعل أولاً أولى، وإن ترتب عليه فـوات
مشاكلة السؤال، فتقول في قولك: "من قرأ؟": زيد، فإنه من باب حذف الفعل، على
جعل الجواب جملة فعلية، وإنما قدره كذلك مع احتمال كونه مبتدأ؛ جرياً على
عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها، فقد قال — تعالى —: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ
وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾^(١)، ومثله: ﴿لَيَقُولَنَّ خَلْقُهُنَّ الْعَزِيزُ
الْعَلِيمُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿قُلْ أَهْلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(٣).
ومما رجح به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرح بالجزء الأخير، صرح بالفعل، و
التشاكل ليس واجبا، بل اللائق كون "زيد" فاعلاً، أى: قرأ زيد، أو خبرا، أى:
القارئ زيد، لا مبتدأ؛ لأنه مجهول^(٤).

وإلى هذا ذهب العلامة السعد التفتازانى بقوله: "والجواب: أن حمل الكلام على
جملة أولى من حمله على جملتين؛ لما فيه من الزيادة، وأن الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية، كقوله — تعالى —: ﴿وَلَوْ كُنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ
خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾"^(٥).

وقد فسر السيد الشريف: هذه الزيادة بأنها تشتمل على تكرير الإسناد وتقويته، وعلى
مطابقة الجواب للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية، والتطابق

(١) يس: ٧٨، ٧٩ .

(٢) الزخرف: ٩ .

(٣) المائدة: ٤ .

(٤) البرهان: ٤ / ٤٧ .

(٥) الزخرف: ٩ . المطول: ص ١٤٤ .

(٦) حاشية السيد الشريف على المطول: ص ١٤٤ .

(٧) الأنعام: ٦٣، ٦٤ .

بينهما أمر مهم عندهم، كما صرحوا بها في قولك: ماذا صنعت؟ لذا فهو يرى أن الحمل على الجملتين أولى^(١).

وأما الدليل الثاني - وهو أن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية - فإنه قد يعارض بقوله - تعالى -: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنَ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَاكُمْ مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ﴾^(٢)، فدل على أن المحذوف قد يكون مبتدأ، وقد أجاب العلامة الدسوقي عن هذا بأن وقوع الأول في القرآن الكريم أكثر، وحمل المحتمل على الأكثر أولى^(٣).

- جمهور البيانيين يرى أن الأولى تقدير الاسم باعتباره مبتدأ، ففي قولك: "من قرأ؟" تقول: زيد. على تقدير: زيد قرأ، وقد احتجوا لهذا من وجهين: أولهما: أنه مطابق للجملة التي هي جواب الجملة المسنول بها في الاسم، كما وقع التطابق في قوله - تعالى -: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٤) في الجملة الفعلية.

ثانيهما: أن اللبس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل، فوجب أن يقدم الفاعل في المعنى؛ لأنه متعلق بغرض السائل، وأما الفعل فمعلوم عنده، ولا حاجة إلى السؤال عنه، فحريٌّ أن يقع في الأخرى التي هي محل التكميلات والفضلات^(٥).

- أما السيد الشريف فقد أدلى بدلوه في حقيقة تلك المطابقة، مبينا أن المطابقة حاصلة على كل حال، فإذا قدرت المحذوف فعلا كانت المطابقة حاصلة حقيقة، وإذا قدرت المحذوف اسما كانت المطابقة صورية؛ لأن السؤال - من وجهة نظره -

(١) حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص: ٢ / ١٤ .

(٢) الأنعام ٦٣

(٣) البرهان: ٤ / ٤٧ .

(٤) النحل: ٣٠ .

(٥) البرهان: ٤ / ٤٧ .

يعد جملة اسمية صورة فعلية حقيقة، فإذا قلت: من قام؟ فأصله: أقام زيد أم عمر و أم خالد؟، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد؟ وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وضع كلمة "من" دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك، ومتضمنة لمعنى الاستفهام، ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات، وفي الحقيقة هي فعلية، فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال، فالمطابقة حاصلة حقيقة، ولم يترك ذلك التثنية إلا إذا منع منه مانع كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * قُلِ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ﴾^(١)، فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه، وأما قوله - تعالى - ﴿قَالَ مَنْ يُخِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُخِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٢)، وقوله - تعالى - ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ حَقَّقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(٣) فقد ورد على الأصل^(٤).

- ويرى ابن يعقوب المغربي والدسوقي: أن المقدر في الجواب فعل لا اسم؛ سواء تحقق التطابق مع السؤال أم لا؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه خبراً والباقي مبتدأ، فالأول أولى؛ لأن وقوعه في القرآن أكثر، وحمل المحتمل على الأكثر أولى، كما أن الفاعل أصل المرفوعات، فحمل الباقي على أنه فاعل أولى؛ لكونه أقوى العمدة^(٥).

(١) الأنعام: ٦٣، ٦٤ .

(٢) يس: ٧٨، ٧٩ .

(٣) الزخرف: ٩ .

(٤) حاشية السيد الشريف على المطول: ص ١٤٤ .

(٥) مواهب الفتح ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٤، حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٤ .

وبعد استعراض جملة من الآراء في هذه المسألة المثارة: فالرأى الذى نظمئ إليه : هو أن تقدير المحذوف فى الجواب ينبغى أن يراعى فيه صورة السؤال، فيقدر المحذوف اسما إذا كان السؤال جملة اسمية، ويقدر فعلا إذا كان السؤال جملة فعلية؛ إذ هو الأصل، والعدول عن هذا الأصل إنما يكون لنكتة تستدعيه .

(ب) العدول عن المطابقة اللفظية بين السؤال والجواب :

ذكر البلاغيون نكات بلاغية عديدة للعدول عن المطابقة اللفظية بين السؤال والجواب، منها :

١- دفع إيهام معنى غير مناسب للمقام، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(١)، والتقدير: خلقهن الله، " فإن قلت: يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلا - عدم المطابقة بين السؤال والجواب ؛ لأن السؤال جملة اسمية ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ والجواب جملة فعلية، والأولى المطابقة، والعدول إلى تركها يحتاج إلى نكتة، قلت: أجابوا عن ذلك بأن النكتة فى ترك المطابقة: أن فى رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية، وهو لا يليق بالمقام ؛ لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر، واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام ؛ لأن المقام مقام تشنيع بالكفار، حيث عبدوا غيره - تعالى - مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض " (٢) .

٢- دفع الالتباس وإيهام قلب المعنى المقصود، فقد ذهب جمهور البلاغيين إلى أنه يقدم ويحكم على ما يتصور أن السائل طالب للحكم عليه، فمثلا: إذا عرفت أن إنسانا قد تاب، ولا تعرفه على التعيين، فقلت: من التائب ؟ فأنت تطلب من المجيب

(١) لقمان : ٢٥ .

(٢) حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص : ١٤/٢ .

أن يعين التائب عندك، وذلك بأن يحكم عليه بأنه زيد أو عمرو أو غيرهما، فيقول لك فى الجواب: التائب زيد، ولا يصح بلاغيا أن يقول: زيد التائب ؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ لأوهم قلب المعنى المقصود، فالمعلوم عند المخاطب يجب أن يكون مبتدأ، والمجهول خبراً، ولهذا السبب انتقد العلامة التفتازانى كلام الزمخشري بقوله: " وبهذا يظهر أن ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله - تعالى - : ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١) أنه إذا بلغك أن إنسانا من أهل بلدك تاب، ثم استخبرت: من هو ؟ فقيل: زيد التائب - محل نظر "^(٢).

٣- الدلالة على الإنكار وعدم الإقرار بالمسئول عنه ، كقوله - تعالى - فى حق الكافرين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٣)، فعلى اعتبار أن " ماذا " منصوب " بأنزل " يكون المعنى: إذا قيل للكفار - القائل بعضهم على التهمك أو الوافدون عليهم أو المسلمون - : أى شىء أنزل ربكم ؟ لم يكن جوابهم إلا : ما يدعون نزوله أساطير الأولين، فخالف بين السؤال والجواب ؛ حيث أتى السؤال جملة فعلية والجواب جملة اسمية ؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرين بإنزاله من عند الله، وهم من الإذعان به على تفاوت، وأيضا كونه أساطير فهو على زعمهم الفاسد أمر متقدم ثابت، والاسم يدل على الثبوت، فلذا غاير بينهما، بخلاف جواب المتقين فى قوله - تعالى - : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٤)، أى: أنزل خيرا، فقد طابق بين السؤال والجواب فى الفعلية، وهذه المطابقة دليل على أنهم لم يتلعمثوا فى الجواب، وأنهم مقرون بالوحى والإنزال على خلاف الكفرة، كما أثر الجملة الفعلية ؛ لأن الإنزال يناسب الفعل لتجدده .

(١) البقرة : ٥ .

(٢) المطول : ص ١٧٧ .

(٣) النحل : ٢٥ .

(٤) النحل : ٣٠ .

قال العلامة الزمخشري: "﴿خَيْرًا﴾: أنزل خيرًا، فإن قلت: لم نصب هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلا بين جواب المقرّ وجواب الجاحد، يعني: أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بيّنًا مكشوفًا مفعولًا للإنزال، فقالوا: ﴿خَيْرًا﴾ أي: أنزل خيرًا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء" (١).

٤- الدلالة على أن الجواب لم يصدر من المسئول بداهة، بل صدر منه بعد فكر وترو فيه، فعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: "ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال... قلنا: يا رسول الله، وما لبثه في الأرض؟ قال: أربعون يومًا، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم". وفي رواية المالكي: "أربعين يومًا" وقال: أضمر "يلبث" ونصب به "أربعين" اكتفاء بالمعنى، ويفرق العلامة الطيبي بين رفع "أربعين" ونصبها في الجواب بقوله: "أقول: الفرق بين الجوابين: أن الرفع يدل على أن الجواب لم يكن عن تفكير وروية، فلما سألوا أطبق الجواب عليه، وأن النصب كان عن توقف وتفكير، حيث إنه كرر الفعل" (٢).

(١) ينظر: الكشاف: ٢/٦٠٣، وبصائر ذوي التمييز: ١/٢٨٢، وحاشية الشهاب على تفسير

البيضاوي: ٥/٥٧١.

(٢) الكشاف عن حقائق السنن: ١١/٣٤٥٥.

العدول عن السؤال والجواب

هذا النوع من العدول يتأتى على ثلاث صور هي: العدول عن السؤال إلى سؤال آخر، والعدول عن الجواب إلى آخر، والعدول عن السؤال إلى سؤال آخر ثم العدول عن جواب السؤال المعدول إليه .

الصورة الأولى : العدول عن السؤال :

قد يقتضى ظاهر السياق سؤالاً ما، بيد أن هناك من الدواعى البلاغية ما يدعو إلى العدول عنه إلى سؤال آخر، كقوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) .

يشير العلامة شهاب الدين إلى العدول بالسؤال عما يقتضيه الظاهر بقوله: " وقيل: كان الظاهر المطابق لما قبله: أتجعل فيها خليفة يفسد؟ وإنما عدلوا عنه ؛ صرفاً للتعجب إلى جعل المفسد في الأرض مع قطع النظر عن كونه خليفة، فكأنهم قالوا: إن أصل جعلهم في الأرض مستبعد فأنى الخلافة ؟ " ^(٢) .

ومما ورد فيه عدول عن السؤال قوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْتَقُونَ﴾^(٣) .

فقد قالت جماعة من أهل تلك القرية من صلحائهم - والذين ركبوا الصعب والذلول في موعظتهم، حتى أيسوا من قبولهم - لآخرين ظلوا دائبين على وعظه: لم تعظون

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) حاشية الشهاب : ١٨٥ / ٢ .

(٣) الأعراف : ١٦٤ .

قوما الله مستأصلهم بالكلية ومطهر وجه الأرض منهم، أو معذبهم عذابا شديدا ؛ لتماديهم في الشر، وعدم إقلاعهم عما كانوا عليه من الفسق والطغيان؟ وإنما قالوا ذلك وعدلوا عما يقتضيه الظاهر، وهو السؤال المراد به النفي بقولهم : أتعضون قوما...؟ " مبالغة في أن الوعظ لا ينجع فيهم ؛ إذ المقصود: لا تعظوا أو أتعضون؟ فعدل عنه إلى السؤال عن السبب لاستغرابه ؛ لأن الأمر العجيب لا يدري سببه، أو سؤالا عن حكمة الوعظ ونفعه"^(١).

ومنه قول هرقل لأبي سفيان بن حرب لما استقدمه لسؤاله عن رسول الله ﷺ: "قال: فهل كنتم تتهمونه - أي الرسول ﷺ - بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا".

قوله: " هل كنتم تتهمونه بالكذب؟ أي: على الناس، وإنما عدل عن السؤال عن نفس الكذب إلى السؤال عن التهمة ؛ تقريراً لهم على صدقه ؛ لأن الاتهام قد يصدق وقد يكذب، وهذا احتياط دقيق من هذا الرجل العاقل، وكأنه لما سمع من أبي سفيان ما سمع رجح في قلبه صدق الصادق الأمين ﷺ ؛ فحف لسانه عن أن يقول: هل يكذب؟"^(٢).

ومنه ما رواه أبو هريرة ؓ حيث قال: قال رسول الله ﷺ: " إن الله - تعالى - يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟".

يقول العلامة الطيبي: " العيادة: إنما تكون للمريض العاجز، ويستحيل ذلك في حق المالك الحقيقي، أي: كيف أعودك وأنت القاهر القادر القوى المتين؟... فإن قلت:

(١) روح المعاني : ٩١/٩ .

(٢) فتح الباري : ٣٥/١، وشرح أحاديث من صحيح البخارى : ص ٩٦ (بتصرف) .

الظاهر أن يقال: " كيف تمرض ؟ " مكان " كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ " قلت: عدل معذرا إلى ما عوتب عليه، وهو مستلزم لنفي المرض " (١).

الصورة الثابتة: العدول عن الجواب (الأسلوب الحكيم):

يعد الجاحظ من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى هذه الصورة، وعرض لها تحت ما أسماه " باللغز في الجواب "، واستعرض لها العديد من النماذج، فمما ذكره: " قالوا: كان الحطيئة يرعى غنما له، وفي يده عصا، فمر به رجل فقال: يا راعي الغنم، ما عندك ؟ قال: عجاء من سلم - يعني عصاه - قال: إني ضيف، فقال الحطيئة: للضيفان أعددتها" (٢).

بينما أطلق السكاكي عليها مصطلح " الأسلوب الحكيم "، وعلها إحدى قسميه، ووصفها بأنها نوع من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وقد حد الأسلوب الحكيم بقوله: " وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب، أو السائل بغير ما يتطلب... وإن هذا الأسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور، وأبرزه في معرض المسحور " (٣).

إذا فالأسلوب الحكيم: هو تلقى السائل بغير ما يتطلب، بتزليل سؤاله منزلة غيره ؛ تنبيهها على أنه الأولى بحاله أو المهم له . وهذا يعني أن المسئول لا بد أن يكون صاحب حكمة ؛ إذ أن عدوله عن جواب السائل إلى جواب آخر مبني على الحكمة في مخاطبته ؛ وذلك لما فيه من حسن التلطف والرفق، ومراعاة الذوق والأدب في تنبيه السائل إلى ما ينبغي أن يكون عليه سؤاله ؛ لأنه الأولى والأأنفع لحاله، وهذه الصورة تأتي على ثلاثة أضرب :

(١) الكاشف عن حقائق السنن : ٤ / ١٣٣٤ .

(٢) البيان والتبيين : ١ / ٢٨٨ .

(٣) مفتاح العلوم : ص ٣٢٧ .

الضرب الأول : العدول عن الجواب إلى جواب آخر .

ومن أبرز الشواهد التي ساقها البلاغيون لهذا الضرب قوله - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (١) .

فقد سأل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم - رضی الله عنهما - رسول الله ﷺ عن السبب في اختلاف أحوال القمر، وتغيير منازلها، وزيادة نوره ونقصانه، فقالا : ما بال الهلال يبدو دقيقا كالخيوط ثم يزيد حتى يستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا ؟ فنزل الرسول ﷺ سؤالهما منزلة السؤال عن الغرض والحكمة من وراء ذلك الاختلاف والتغيير، والتي تتمثل في كون هذه الأهلة معالم للناس يترتب عليها صلاح معاشهم ومعادهم، فيها تتوقف شعائرهم الدينية من صيام وحج وزكاة وغيرها، كما يوقتون بها شئون حياتهم من مزارع ومتاجر إلخ، والرسول ﷺ إنما بعث لبيان ذلك، وفي هذا العدول تنبيه إلى أن الأخرى بهم أن يسألوا عن الغرض والفائدة الحاصلة لهم من تغيير منازل القمر، لا أن يسألوا عن علته العلمية ؛ إذ القوم ليسوا مؤهلين لتلك المعرفة وهم على تلك الحالة من الأمية، كما أنه أمر لا يتعلق بمنصب النبوة ؛ لأنه ﷺ مبعوث لبيان الشرائع لا لبيان حقائق الأشياء .

الضرب الثاني : أن يكون الجواب المعدول إليه منتجا للجواب المطلوب .

كقوله - تعالى - : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (٢)، فقد صرح شهاب الدين بأن الزمخشري عد قوله - تعالى - : ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ بمعنى : الله أكبر شهادة، ويحتمل أن يكون قوله : ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ هو الجواب ؛ لدلالته على أن الله ﷻ إذا كان هو الشهيد للرسول ﷺ على نبوته، فإن الله أكبر شيء شهادة، فنتج أن الأكبر شهادة هو شهيد له، فلا عبرة بكم من كتم .

(١) البقرة : ١٨٩ .

(٢) الأنعام : ١٩ .

و الجواب الوارد في الاحتمال الثاني جعله شراح الكشاف من الأسلوب الحكيم، ووجه ذلك: أن السائل تلقى بغير ما يتبادر إلى ذهنه، فكأنه غير ما يتطلب، سواء أكان السائل النبي ﷺ أو من ذكر في سبب النزول، والأول هو المراد؛ لأنه لما أجاب عن سؤالهم التلقيني، كان كأنهم أجابوه به، وهذا من غريب أنواعه؛ لأنه منتج للجواب المطلوب، ولم يذكروا مثله^(١).

الضرب الثالث: تلقى السائل بسؤال آخر مرتبط بسؤاله .

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ: " متى الساعة يا رسول الله؟ قال: ما أعددت لها؟ قال: ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صوم ولا صدقة، ولكني أحب الله ورسوله . قال: أنت مع من أحببت " .

فالرجل قد سأل الرسول ﷺ عن تعيين وقت الساعة، لكنه رضي الله عنه أعرض عن سؤاله إلى ذكر الاستعداد لها، وفي هذا لفت لانتباهه إلى ما هو الأولى بحاله؛ لأنه هو المأمور به، وهذا هو الذي يعني السائل وغيره وينبغي أن يهتم به .

ومما يندرج تحت هذه الصورة ما روى أن أبا هريرة رضي الله عنه ذهب ذات يوم إلى السوق، فوجده مكتظاً بالناس، غاصاً بهم، فاعتلى منبراً ثم هتف: " من يريد ميراث الرسول ﷺ؟! فالتف الناس حوله متسائلين: " وأين ميراث الرسول؟ " فأجابهم من فوره: " هو هناك في المسجد يوزع على الناس بلا حساب "، فهرع المتسوقون إلى المسجد بينما ظل أبو هريرة قابلاً في مكانه ثم عاد الناس إليه قائلين له: " ذهبنا إلى المسجد فلم نجد الميراث الذي زعمت، فقال رضي الله عنه: " وماذا وجدتم؟ قالوا: وجدنا أناساً خاشعين يتعبدون، وآخرين يتدارسون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال أبو هريرة: فذاك هو ميراث الرسول ﷺ " .

(١) حاشية الشهاب: ٥٤/٤ (بتصرف)، وينظر: الكشاف: ١١ / ٢ .

نظرات في بلاغة السؤال والجواب

فقولهم : " وأين ميراث الرسول ؟ " من الأسلوب الحكيم، فعُدولهم في الجواب عن سؤال أبي هريرة إلى سؤالهم هذا فيه دلالة على أن رغبتهم في الحصول على نصيبهم من ميراث الرسول ﷺ ليس مما ينبغي أن يُسأل عنه ؛ فكلهم دون استثناء لديه تلك الرغبة، وإنما الأولى بأبي هريرة أن يخبرهم عن مكان هذا الميراث، فهذا هو الذي يهمهم ويعنيهم ويشغل بالهم حتى يصلوا إليه، وبالتالي ينالوا نصيبهم منه .

من أسباب العدول عن الجواب :

إذا كان البلاغيون قد صرحوا بأن الجواب المعدول إليه يحمل في طياته أمرا مهما يتعلق بالسائل، يريد المسئول أن يوجه نظره إليه، فإننا نود معرفة الأسباب التي حملت المسئول إلى العدول عن الجواب الأصلي إلى آخر ينطوي على فائدة للسائل، وهذه الأسباب لا بد أنها تكمن في ذلك السؤال الذي طرحه السائل بالمقارنة إلى حاله، إذا فلنبحث فيهما، ولنفتش عنها، ومن هذه الأسباب التي تراعت للباحث :

١- العدول عن الجواب لأن السائل ليس مؤهلا للاطلاع على دقائق المعرفة

الموقوفة على أرباب الأرصاد الروحانية والأدلة الفلسفية :

فهذا ابن صغير جاء يسأل أباه عن ماهية الروح وماهية النفس، وهذا مما يصعب عليه استيعابه، لذا فقد كان الأب حكيما في إجابته ؛ إذ جنبه ما يعسر عليه فهمه ، ويصعب عيه إدراكه، فقال له :

جَبَّأَتِي ابْنِي يَوْمًا وَكُنْتُ أَرَاهُ لِي رِيحَاتٌ وَمَصْدَرٌ أَنَسِ
 قَالَ: مَا الرُّوحُ؟ قُلْتُ: إِنَّكَ رُوحِي قَالَ: مَا النَّفْسُ؟ قُلْتُ: إِنَّكَ نَفْسِي

٢- وقد يكون العدول لأن السائل لم يقصد بسؤاله الاستعلام، ولكنه قصد به

معنى آخر كالسخرية والاستهزاء ؛ لذا يعدل المسئول عن ظاهر سؤاله إلى جواب آخر ؛ تنبيها على أنه الأولى بحاله .

ومما ينطبق عليه هذا قوله - تعالى - : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْمُونَ أَنْ صَالِحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾^(١)، فسؤال المستكبرين للمستضعفين من المؤمنين عن الإيمان : ﴿أَتَعْمُونَ أَنْ صَالِحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ ورد على سبيل السخرية والاستهزاء ؛ لأنهم يعلمون سلفاً أن المؤمنين عالمون بهذا الإرسال، لهذا لم يرد جوابهم على ما يقتضيه ظاهر سؤالهم، بل عدلوا عنه إشارة إلى أن إرساله أمر معلوم واضح للجميع، فهو من قبيل المسلمات التي لا يسأل عنها أي عاقل، بل ما يستحق السؤال عنه حقا هو وجوب الإيمان به، فنخبركم بأننا به مؤمنون، لذا ورد جواب المستكبرين : ﴿إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾^(٢)، فوضعوا " آمنتم " موضع " أرسل به " ؛ ردا على ما عده المؤمنون معلوما مسلما^(٣) .

٣- أن يكون العدول عن الجواب لأن السائل لم يقصد بسؤاله الاستعلام، لكن السائل يجيبه جواب من هو متطلبٌ علماً ؛ تصحيحاً للاعتقاد الخاطئ لديه، ويكون الجواب حينئذ نوعاً من العدول بحسب اعتقاد السائل .

كما ورد في قوله - تعالى - : ﴿قَالَ مَنْ يُخَبِّرُ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُخَبِّرُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾^(٤) .

فالسائل - وهو أبي بن خلف - لم يقصد بسؤاله ﴿مَنْ يُخَبِّرُ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ طلب تعيين المحيي، وإنما أراد استبعاد الإحياء، بل استحالة من أوتى قدرة على

(١) الأعراف : ٧٥ .

(٢) الأعراف : ٧٦ .

(٣) الكشاف : ٢ / ١٢٣ (بتصرف) .

(٤) يس : ٧٨ ، ٧٩ .

إحياء الأموات، لكنه أجيب جواب مَنْ هو متطلبٌ علماً، فقيل له: ﴿إِحْيَاهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، فلذلك بني الجواب على فعل الإحياء مسنداً للمحيي^(١).

٤- وقد يعدل السائل إلى جواب آخر؛ لكونه أكثر اختصاراً وأكثر ضبطاً، أو لدفع الإيهام، أو تنبيهها إلى ما يجب أن يكون عليه السؤال. ومما يحتمل هذا ما رواه عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: " ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال: " لا تلبسوا القميص، ولا العمائم، ولا السراويل، ولا البرانس^(٢)، ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعلين فيلبس خفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران ولا ورس"^(٣).

فالرجل قد سأل عما يجوز للمحرم لبسه، فأجابه الرسول ﷺ عما لا يجوز له لبسه؛ فيفهم منه بطريق اللزوم ما يجوز، وقد عد الإمام الطيبي جواب الرسول ﷺ من بديع الكلام وجزيله، معللاً عدوله عن الجواب المطابق إلى هذا الجواب بأكثر من علة وهي:

الأولى: إما لأن هذا الجواب المعدول إليه أكثر اختصاراً وأكثر ضبطاً، فإن ما يحرم أقل وأضبط مما يحل، ودليله: أنه نبه " بالقميص " و " السراويل " على جميع ما فى معناهما، وهو ما كان مخيطاً أو معمولاً على قدر البدن أو العضو كالجوشن والران والبتان - سراويل قصيرة إلى الركبة - وغيرها، ونبه ﷺ " بالعمائم و" البرانيس " على كل ساتر للرأس مخيطاً كان أو غيره، حتى العصابة فإنها حرام، ونبه ﷺ " بالخفاف " على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها،

(١) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٧٥، ٧٦ (بتصرف).

(٢) البرنس: كل ثوب رأسه منه ملتزق به، نراعة كان أو منطراً أو خبّة، وقيل: هو قلنسوة

طويلة كان النساك يلبسونها فى صدر الإسلام.

(٣) الؤرس: نبات أصفر يصبغ به.

وهذا كله حكم الرجال، ونبه " بالورس " و " الزعفران " على ما فى معناهما مما يقصد به الطيب، فهو حرام على القبيلين، فيكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب .

وأما التعليل الثانى: فهو أنه لو قال: يلبس كذا وكذا فربما أوهم أن لبس شىء مما عدده من المناسك، وليس كذلك، فعدل إلى ما لا يوهم ذلك .

وأما التعليل الثالث: فهو أن السؤال كان من حقه أن يكون عما لا يلبس؛ لأن الحكم العارض المحتاج إلى البيان هو الحرمة، وأما جواز ما يلبس فثابت بالأصل، معلوم بالاستصحاب، فلذلك أتى بالجواب على وفقه؛ تنبيهاً على هذا^(١).

٥- قد يكون العدول إلى جواب آخر لأن جواب السؤال معلوم، لا يخفى على أحد، فيعدل عنه إلى غيره؛ ترغيباً له فيه .

قال أبوذر رضي الله عنه: " ياتى الله، أرأيت الصدقة ماذا هي؟ قال: أضعاف مضاعفة وعند الله المزيد " .

فقول أبى ذر رضي الله عنه: " ماذا هي؟ " سؤال عن حقيقة الصدقة وكنهها، وجواب الرسول صلى الله عليه وسلم وارد على الأسلوب الحكيم، يعنى: لا تسأل عن حقيقتها فإنها معلومة، وسل عن ثوابها؛ وذلك كى يرغبك فيها، ويحرصك عليها^(٢).

٦- قد يكون العدول بقصد إخفاء الجواب عن السائل؛ فيتفهم ذلك ويعدل عنه إلى غيره بأسلوب فيه لطف .

وذلك كأن يسألك سائل وأنت تهاتفه: من أين تتكلم؟ ولا تريد أن تخبره عن المكان الذى أنت فيه، فنقول له: من فمى، فيدرك ويكف عن السؤال^(٣).

(١) الكاشف عن حقائق السنن : ٦ / ٢٠٢٤ (بتصرف) .

(٢) المصدر السابق : ١٥٦١/٥ .

(٣) البلاغة فنونها وأفانها (علم البيان والبديع) : ص ٢٩٠ .

٧- أن يكون العدول عن الجواب ؛ لأنه من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله ﷻ ، فيعدل عنه إلى ما هو أهم له .
فكثيرا ما سئل الرسول ﷺ عن وقت القيامة الكبرى، فيعدل عنه إلى جواب آخر فيه تنبيه السائل إلى قصر عمره، واقتراب قيام ساعته (موته)، فعليه أن يجعل هذا نصب عينيه، وأن يجعل كل همه ووكده هو الاستعداد لهذا اليوم، وذلك باغتنام وقته في تحصيل الكثير من الأعمال الصالحة ، ومما تحقق فيه هذا ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: " كان رجال من الأعراب جفاة يأتون النبي ﷺ فيسألونه: متى الساعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم، يعني: موتهم ".

الصورة الثالثة : العدول عن السؤال ثم العدول عن الجواب الوارد عنه :

هذه الصورة تحمل في طياتها عدولا بمرتين: الأولى: عدول عن سؤال يقتضيه ظاهر السياق، والثانية: عدول عن جواب ذلك السؤال المعدول إليه، وقد ذكر هذه الصورة الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم المطعني، وذلك في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا لَجُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١).
فقد أبان أولا العدول عن السؤال بقوله: " قالوا: ﴿لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ فاستفهموا عن سبب ورود الشهادة، وكان الظاهر أن يسألوا عن كيفية وحال التمكّن من النطق بالشهادة، والجلود ليست أهلا للنطق، وسر العدول من السؤال عن وقوع النطق إلى السؤال عن السبب الذي دعا إلى النطق هو - فيما لاح لنا -: أن أهوال القيامة غير المعهودة جعلتهم مسلمين بأن الجلود تنطق، لذلك لم ينكروا بأنها كيف نطقت، بل لأي سبب من الأسباب نطقت بالشهادة. وهذا - كذلك - من دقائق الأسرار في النظم القرآني الحكيم^(٢).

(١) فصلت: ٢١ .

(٢) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم : ١١ / ٤ .

ثم أبان ثانياً عن العدول عن جواب ذلك السؤال المعدول إليه، وهذا الجواب متمثل في قوله - تعالى-: ﴿قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، حيث قال: " وفي هذه الإجابة عدول بالجواب عما يقتضيه الظاهر؛ لأنهم سألوا عن السبب الذي أدى بالجلود إلى الشهادة، وكان الظاهر أن يقال في الجواب: لأن الله أمرنا أن نشهد عليكم، فعدل عن هذا الجواب إلى ما عليه النظم ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ﴾ وهو جواب لسؤال آخر حاصله: كيف صدر منكم النطق؟ وسر العدول إلى خلاف مقتضى الظاهر: أن ما عليه النظم الحكيم أعم فائدة من المعدول عنه؛ لأنه أفاد فائدتين: الأولى: وهي المتبادرة من النظم - أن الله أقدرا على النطق، والثانية: أنه هو الأمر لنا بالشهادة عليكم، فأدمجت الإجابة الثانية - وهي المسئول عنها - في الأولى وهي المجاب بها، وفي هذا ما يشبه الأسلوب الحكيم " (١).

(١) المصدر السابق: ٤/ ١١، ١٢.

الزيادة في الجواب

السؤال ضربان: جدلي وتعليمي، فحق الأول مطابقة الجواب من غير زيادة أو نقصان، وأما الثاني فحقه أن يتحرى المجيب الأصوب، كالطبيب الرفيق يتوخى ما فيه شفاء العليل، طلبه أو لا، كمن به صفراء فاستأذن طبيبا في أكل العسل فقال: كله مع الخل^(١).

كما أن ابن جنى يرى أن الزيادة في الجواب لا تعد عيبا، بل هي شيء يستوجب الفضل للمجيب، فتراه يقول: " وإنما العيب أن يقصر في الجواب عن مقتضى السؤال؛ فأما إذا زاد عليه فالفضل معه، واليد له " ^(٢).

وعلى هذا يتضح لنا مما سبق أن المسئول إذا رأى بالسائل حاجة إلى غير ما سأل أن يضمه في الجواب إلى المسئول عنه؛ إذ لا بأس بأن يزداد في الجواب ما يناسبه، بل قد يستحسن ذلك إذا اقتضاه حال السائل، وإليك بعض صور هذه الزيادة:

التلخيص:

أطلق ابن أبي الإصبع على بعض صور هذه الزيادة مصطلح (التلخيص)، وقد كشف عن كنهه بقوله: " أن يسأل السائل عن حكم هو نوع من أنواع جنس تدعو الحاجة إلي بيانها كلها أو أكثرها، فيعدل المسئول عن الجواب الخاص عما سئل عنه من تبين ذلك النوع، ويجب بجواب عام يتضمن الإبانة على الحكم المسئول عنه وعن غيره؛ بدعاء الحاجة إلى بيانه " ^(٣).

وهذه الزيادة تارة تقع في جواب لسؤال محقق، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من

(١) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان: ص ٢٩٨ .

(٢) الخصائص: ٢/٢٦٧، ٢٦٨ .

(٣) بديع القرآن: ص ١٢٤ وينظر: تحرير التحبير: ص ٣٤٣ .

الماء، فإن توضعنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: " هو الطهور ماؤه، الحل ميته " .

فكان ما يقتضيه ظاهر السؤال أن يقال في الجواب: نعم، لكنه ﷺ أطنب وزاد في الجواب، قاصداً بذلك أن ماء البحر لسعته وغازرته حكمه حكم سائر المياه في طهوره، وحل ميته، لا يتجاوز إلى النجاسة والحرمة .

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: " سئل رسول الله ﷺ عن البتغ^(١) فقال: كل شراب أسكر فهو حرام " .

وتارة أخرى تقع هذه الزيادة في جواب لسؤال مقدر، كقوله - تعالى - :
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^(٢)، فابن أبي الإصبع أبان عن هذا السؤال المقدر والجواب الوارد عليه بصيغة العموم، حيث قال: " فإن هذا الكلام جاء جواباً عن سؤال مقدر وهو قول قائل: أتري محمداً أباً زيد بن حارثة؟ فأتى الجواب بقول: **﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾** وكان يكفى في الجواب قوله: ما كان محمد أباً زيد لو أراد الجواب عن نفس هذا السؤال فقط، فلم يرد ذلك؛ لقصوره عن بلوغ المراد، فإن المراد أن يرشح في الجواب للإخبار بأن محمداً ﷺ خاتم النبيين، ولا يتم هذا الترشيح حتى ينفى أبوته لأحد من الرجال، فلذلك عدل عن الجواب الخاص إلى الجواب العام؛ ليفيد هذا الترشيح التمهيد للمعنى المراد، فإنه ﷺ لا يكون خاتم النبيين إلا بشرط ألا يكون له ولد من الرجال؛ لأنه لو كان له ولد من الرجال - أعنى قد بلغ - لكان نبياً، وإذا كان كذلك فلا يصدق

(١) البتغ: نبيذ العسل، وهو شراب أهل اليمن .

(٢) الأحزاب: ٤٠ .

(٣) بديع القرآن: ص ١٢٤، ١٢٥ .

عليه أن يكون خاتم النبيين، فالنتج المعنى الخاص في المعنى العام، فأفاد نفي الأبوة الكلية لأحد من الرجال، وفي ذلك نفي الأبوة لزيد" (١).

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد من الزيادة، إذ نتج منها سؤال مقدر آخر أشار إليه ابن أبي الإصبع في إطار إجابته على هذا التساؤل الذي طرحه، حيث قال: "فما فائدة بقية الكلام الذي جاء بلفظ الاستدراك؟ قلت: لو اقتصر على ما قبل الاستدراك لكان الحكم معللاً، فيكون المعنى ناقصاً؛ لأنه يردُّ عليه قول القائل: ولم لا يكون أباً أحد من الرجال، وما في ذلك من الغضاضة وقد كان للأنبياء ﷺ أبناء؟ فيقال: ذلك لأن الله - سبحانه - اختص محمداً ﷺ بمرتبة لم يختص بها أحداً من الأنبياء؛ إذ سبق في علمه أنه أول الأنبياء خلقاً وآخرهم بعثاً، ليأتي يوم القيامة شاهداً لهم بالتبليغ... ويشهد رسول الله ﷺ لأمته بالصدق... ولما كان الأمر كذلك احتاج الكلام إلى تمة تتضمن الإخبار بأنه رسول الله ﷺ؛ ليرشح ذلك الإخبار إلى قوله: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾؛ إذ لا يختم النبيين إلا نبي، وعدل عن لفظة نبي إلى لفظة رسول؛ لتوخي الصدق في الخبر وزيادة المدح؛ لأنه ﷺ رسول، وكل رسول نبي، ولا ينعكس على أحد القولين، وهذا تليف بعد تليف، فالأول: دل على معنى دلالة تضمن، والثاني: لما صرح فيه بعد التعريض جاءت دلالاته دلالة مطابقة؛ ليفهم المخاطب المعنى بغير كلفة، ويشارك في فهمه الخواص والعوام وهذا نهاية البلاغة" (٢).

(١) المصدر السابق: ص ١٢٥.

أغراض الزيادة في الجواب :

إن الزيادة التي تأتي في جواب المسئول - والتي لم يتطرق إليها ذهن السائل - يرمى من ورائها إلى أغراض عدة، وهذه الزيادة تارة تأتي بعد تمام الجواب، وتارة قبل ذكر الجواب، ومن الأغراض التي تفيدها هذه الزيادة :

١- الزيادة في الجواب لإظهار ابتهاج المسئول بالفعل وإصراره ودوامه عليه ؛ كي يزداد بذلك غيظ السائل، كقوله - تعالى - : ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾^(١)، فسؤال إبراهيم عليه السلام عن المعبود فحسب، أي: أي شيء تعبدون؟ وإبراهيم عليه السلام يعلم أنهم عبدة الأصنام، ولكنه سألهم ليبنى على جوابهم أن ما يعبدونه بمعزل عن استحقاق العبادة بالكلية، فكان القياس أن يجيبوا بقولهم: أصناما، لكنهم لم يقتصروا على هذا الجواب الكافي، بل أطنبوا فيه بإظهارهم وإعلانهم الفعل **«نَعْبُدُ»** ؛ للدلالة على افتخارهم وتبجحهم ومباهاتهم بعبادتها، ولم يقتصروا على هذا، بل زادوا أيضا دوام الإقامة على عبادتها طول النهار؛ لأنهم كانوا يعبدونها بالنهار دون الليل .

٢- الزيادة في الجواب لأن إصغاء السائل لمطلوب للمسئول ومحبوب لديه ؛ نظرا لعظم شأن السائل . كقوله - تعالى - : ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى * قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾^(٢) . أو لا نقف على الغرض من السؤال الذي وجهه الله ﷻ لكليم الله موسى عليه السلام، وهو ما أفصح عنه العلامة الزمخشري بقوله: " إنما سأله ليريه عظم ما اخترعه - عزّ و علا - في الخشبة اليابسة من قلبها حية نضناضة^(٣)؛ وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه، وينبئه على قدرته الباهرة، ونظيره: أن يريك الزرّاد زبرة من حديد، ويقول لك: ما هي ؟ فتقول: زبرة حديد، ثم يريك بعد أيام لبوساً

(١) الشعراء : ٧٠، ٧١ .

(٢) طه : ١٧، ١٨ .

(٣) حية نضناضة ونضناض : لا تستقر في مكان .

مسرداً، فيقول لك: هي تلك الزبرة صيرتها إلى ما ترى من عجيب الصنعة وأنيق السرد" (١).

وقد كان يكفي في الجواب أن يجيب موسى عليه السلام بقوله: عصا أو عصاى، لكنه زاد في الجواب

من جهتين: الأولى: ذكر المسند إليه والمتمثل في الضمير "هي" مع ظهور القرينة الثانية: ذكر أوصافا لم يُسأل عنها، ويتجلى هذا في قوله: **«أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأُشْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى»**، والدافع لهذه الزيادة هو أن موسى عليه السلام في حضرة الذات العلية، وقد تشرف بخطاب رب العزة، فهو يستشعر بلذة لا تدانيها لذة لسماع المولى ﷺ له، وهذا شرف لا يضاهيه شرف؛ لذا فهو يريد أن يطول الكلام معه ويمتد، ولم لا والكلام إنما يطول مع الأحاباب وأشراف القدر، فكيف به وهو يخاطب رب الأرباب؟

٣- ورود الزيادة للدلالة على تعظيم شأن المسئول عنه، وزيادة تقريره في نفس السامع (٢).

فالرسول ﷺ لما سئل عن رجلين كانا في بنى إسرائيل: أحدهما: كان عالماً يصلى المكتوبة، ثم يجلس فيعلم الناس الخير، والآخر: يصوم النهار، ويقوم الليل، أيهما أفضل؟ قال: "فضل هذا العالم الذي يصلى المكتوبة ثم يجلس فيعلم الناس الخير، على العابد الذي يصوم النهار، ويقوم الليل - كفضلى على أدناكم".

فقد أطنب ﷺ كل الإطناب في قوله: "فضل هذا العالم...". إذ كان يكفي في جواب أيهما أفضل؟ أن يقال: الأول أو العالم، لكنه أراد أن يبدي تعظيم شأن العالم والإعجاب منه، فأتى بالزيادة المتمثلة في التشبيه الذي انطوى عليه الجواب؛ إذ يدل على أن نسبة شرف العالم بالعلوم الشرعية مع القيام بفرائض العبودية، إلى شرف

(١) الكشاف: ٣ / ٥٧.

(٢) الكاشف عن حقائق السنن: ٢ / ٧٠٢.

العابد المتجرد للعبادة بعد تحصيل قدر الفرض من العلوم، كنسبة شرف الرسول ﷺ إلى شرف أدنى الصحابة، مع العلم بأن الصحابة ؓ قد شبهوا بالنجوم، ووجه الأفضلية يكمن في أن نفع العلم يتعدى صاحبه إلى غيره من الناس، بينما نفع العبادة قاصر على صاحبه، كما أن العلم مقدمة للعمل، وصحة العمل متوقفة على العلم^(١).

٤- الزيادة في الجواب تفيد المبالغة . فعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - " أن النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ، فقال: ما هذا السرف يا سعد؟ قال: أفي الوضوء سرف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهر جار . فقد كان في مكنة الرسول ﷺ أن يقتصر في جوابه على قوله: نعم، ولكنه زاد قوله: " وإن كنت على نهر جار "، وهذا تتميم يفيد المبالغة، أي: نعم هذا إسراف وتبذير فيما لم يتصور فيه التبذير، فكيف بما تفعله؟^(٢).

وكذا مبالغة يوسف عليه السلام في تعريف نفسه لإخوته، وذلك في جوابه عن مسألتهم الواردة في قوله تعالى:- ﴿قَالُوا أَنْتَ لَأَنْتَ يُونُسُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾^(٣).

٥- الزيادة في الجواب لتنبية السائل إلى أن المسئول عارف بالمسألة وما يتصل بها من الأحوال والفوائد .

لما سئل سهل بن سعد الساعدي : من أي شيء المنبر؟ فقال: ما بقي في الناس أعلم به مني، هو من أثل الغابة، عمله فلان مولى فلاة لرسول الله ﷺ، وقام عليه رسول الله ﷺ حين عمل ووضع، فاستقبل القبلة، وكبر، وقام الناس خلفه، فقرأ وركع، وركع الناس خلفه، ثم رفع رأسه، ثم رجع رأسه، ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض، فهذا شأنه " ^(٤).

(١) المصدر السابق : ٧٠٢/٢ (بتصرف) .

(٢) المصدر السابق : ٨٠٦/٣ (بتصرف) .

(٣) يوسف : ٩٠ . روح المعاني : ٤٩/١٣ .

(٤) الأثل : الطرفاء، والغابة : موضع معروف من عوالي المدينة، القهقري : هو المشي إلى خلف، وإنما رجع القهقري لنا يستدبر القبلة .

فقد تم الجواب بقوله: " هو من أثل الغابة "، ولكنه زاد في الجواب ابتداء من قوله: " عمله فلان مولى فلان ٠٠٠ "؛ وذلك للفائدة السابقة التي ذكرها الطيبي^(١).

٦- الزيادة في الجواب لتبنيه السائل إلى عدم معرفته بما ورد في تلك الزيادة، فكان عليه أن يسأل عنه أيضا؛ لذا يؤتى به في إطار الجواب .
 عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: " كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي، قيل: ومن أبي؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبي " .
 فالصحابية رضي الله عنها لما سمعوا قول الرسول ﷺ: " كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي "، كأنهم قد عرفوا الذين يدخلون الجنة، واستعصى عليهم معرفة الأبى، لذا كان سؤالهم عن كنه ذلك الأبى الممتنع، فكان من حق الجواب أن يقال: من عصاني، لكنه عدل في الجواب إلى تلك الزيادة، ثم أتى بها مقدمة على الجواب المراد؛ للتبنيه على أنهم ما عرفوا ذلك ولا هذا، لذا فقد أبان في الجواب عن كنههما معا، فإن من انقاد وأذعن لما جئت به دخل الجنة، وفاز بنعيمها الأبدى، ومن عصاني بعدم التصديق أو بفعل المنهي عنه فقد أبي، فله سوء المنقلب بإبائه، والموصوف بالإباء إن كان كافرا لا يدخل الجنة أصلا، أو مسلما لم يدخلها مع السابقين الأولين^(٢).

٧- الزيادة في الجواب للدلالة على أدب النفس في الخطاب، والتواضع الجـم من جانب المسئول.

ومما يدل على ذلك أن عثمان بن عفان رضي الله عنه سأل قباث بن أشيم فقال له: " أنت أكبر أم رسول الله؟ فقال: رسول الله أكبر مني وأنا أقدم منه في الميلاد " .

٨- الزيادة في الجواب تفيد الإفصاح عن حاجة المسئول، فعلى السائل أن يفتن لمطلبه، ويوجه عنايته لتلبية حاجته .

(١) الكاشف عن حقائق السنن : ٤ / ١١٤٩، ١١٥٠ .

(٢) المصدر السابق : ٢ / ٦٠٦ (بتصرف) .

وشاهد هذا : قيل لطفيلي: كم اثنان في اثنين ؟ قال: أربعة أرغفة .

الزيادة في الجواب من (الأسلوب الحكيم) :

عد العلماء الزيادة في الجواب من قبيل الأسلوب الحكيم، وسنعرض لبعض الآراء التي تعضد ذلك :

فالعلامة الطيبي قد أبان عن رأيه هذا في أكثر من موطن، ففي الحديث الشريف الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه والذي قال فيه: " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى أو فطر إلى المصلى، فمر على النساء، فقال: يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن " .

قال معقبا على الزيادة الواردة في الحديث بقوله: " فالجواب من الأسلوب الحكيم ؛ لأن قوله: " ما رأيت من ناقصات عقل ودين إلى آخره زيادة، فإن قوله: " تكثرن اللعن، وتكفرن العشير " جواب تام " (١) .

وقد نحا هذا النحو العلامة الأوسى، ففي قوله - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٢)، يقول: " ظاهر الآية أنه سئل عن المنفق فأجاب ببيان المصروف صريحا ؛ لأنه أهم، فإن اعتداد النفقة باعتباره، وأشار إجمالا إلى بيان المنفق فإن ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ يتضمن كونه حلالا ؛ إذ لا يسمى ما عداه خيرا، وإنما تعرض لذلك وليس في السؤال ما يقتضيه ؛ لأن السؤال للتعلم لا للجدل، وحق المعلم فيه أن يكون كطبيب رقيق يتحرى ما فيه الشفاء، طلبه المريض أو لم يطلبه، ولما كانت حاجتهم إلى من ينفق عليه كحاجتهم إلى ما ينفق بين الأمرين،

(١) المصدر السابق : ٢ / ٤٦٧، وينظر : ٢ / ٤٨٧، ٣ / ٩٥٦، ٤ / ١١٥٠ .

(٢) البقرة : ٢١٥ .

وهذا كمن به صفراء فاستأذن طبيبياً في أكل العسل فقال: كُله مع الخل، فالكلام إذاً من أسلوب الحكيم" (١).

وكذا نسج على منوالهما العلامة محمد عبد الرؤوف المناوي، فقد قال معقبا على الحديث السابق الذي رواه أبو أمامة: "إن حبرا من اليهود سأل النبي ﷺ: أي البقاع خير؟ قال: "فكأنه قيل: خير البقاع مخلصه لذكر الله مسلمة من الشوائب الدنيوية، فالجواب من أسلوب الحكيم، فإنه سئل أي البقاع خير؟ فأجاب به وبضده" (٢).

الجواب عن المتروك في السؤال صريحا وعن المذكور فيه إجمالا :

وقد تجلت هذه الصورة في قوله - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا تَفَقُّوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٣).

فقد قيل في سبب نزول الآية: قال ابن عباس ؓ في رواية أبي صالح: "كان عمرو ابن الجموح شيخاً كبيراً ذا مال كثير فقال: يا رسول الله بماذا نتصدق؟ وعلى من ننفق؟ فنزلت"، فعلى هذه الرواية يحتمل أن يكون في الكلام ذكر المصرف أيضاً إلا أنه لم يذكره في الآية؛ للإيجاز في النظم تعويلاً على الجواب، فتكون الآية جواباً لأمرين مسئول عنهما، ولكنه اقتصر في بيان المنفق على الإجمال من غير تعرض للتفصيل كما في بيان المصرف؛ للإشارة إلى كون الثاني أهم، وهنا سؤال يطرح نفسه ألا وهو: هل تخرج الآية الكريمة بذلك عن كونها من أسلوب الحكيم أم لا؟ قولان أشهرهما الثاني؛ حيث أجيب عن المتروك صريحاً وعن المذكور تبعاً (٤).

(١) روح المعاني: ٢ / ١٠٥، ١٠٦ .

(٢) فيض القدير: ٣ / ٦٢٦، وتحفة الأحوذى: ٩ / ٢٣٧ .

(٣) البقرة: ٢١٥ .

(٤) روح المعاني: ٢ / ١٠٦، وينظر: حاشية الشهاب: ٢ / ٥١٠ .

السؤال والجواب بين العطف وعدمه

أولاً : السؤال بين العطف وعدمه :^(١)

إن المتأمل في الأسئلة الواردة في كتاب الله العزيز سيجد أن بعضها قد ورد مقرونا بحرف العطف وبعضها الآخر خالياً منه، فمما ورد مقرونا بحرف العطف، أولها : قوله -تعالى- : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٢)، وثانيها : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلِ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾^(٣)، وثالثها : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلِ هُوَ أَذَى﴾^(٤).

يقول العلامة الأوسى: لعل حكاية هذه الأسئلة الثلاثة بالعطف بخلاف غيرها فلو قوع الكل في وقت واحد عرفي، وهو وقت السؤال عن الخمر والميسر، فكأنه قيل: يجمعون لكل بين السؤال عنهما والسؤال عن كذا وكذا؛ أما حكاية ما عداها بغير عطف فلكونها كانت في أوقات متفرقة، فكان كل واحد سؤالاً مبتدأ، ولم يقصد الجمع بينهما بل الإخبار عن كل واحد على حدة، فلهذا لم يورد الواو بينها .

وقال صاحب (الانتصاف) في بيان العطف وعدمه: أما أول المعطوفات وهو ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ فلأنه عين الأول من المجردة من العطف وهو قوله : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾^(٥)، ولكن وقع جوابه أولاً بالمصرف؛ لأنه الأهم، وإن كان المسئول عنه إنما هو المنفق لا جهة مصرفه، ثم لما لم يكن في الجواب الأول تصريح بالمسئول عنه أعيد السؤال؛ ليجابوا عن المسئول عنه صريحاً، وهو العفو الفاضل، فتعين إذاً عطفه ليرتبط بالأول .

(١) ينظر : روح المعاني : ٢ / ١٢١ .

(٢) البقرة : ٢١٩ .

(٣) البقرة : ٢٢٠ .

(٤) البقرة : ٢٢٢ .

(٥) البقرة : ٢١٥ .

وأما السؤال الثاني من المقرونة : فقد وقع عن أحوال اليتامى، وهل يجوز مخالطتهم في النفقة والسكنى ؟ فكان له مناسبة مع النفقة، باعتبار أنهم إذا خالطوهم أنفقوا عليهم، فلذا عطف على سؤال الإنفاق .

وأما السؤال الثالث : فلما كان مشتقاً على اعتزال الحيز ناسب عطفه على ما قبله ؛ لما فيه من بيان ما كانوا يفعلونه من اعتزال اليتامى .

وإذا تأملت الأسئلة المجردة من الواو لم تجد بينها مدانة ولا مناسبة ألبتة ؛ إذ الأول منها عن النفقة، والثاني عن القتال في الشهر الحرام، والثالث عن الخمر والميسر، وبينها من التباين والتقاطع ما لا يخفى، فنكرت كذلك مرسله متقاطعة غير مربوطة بعضها ببعض، وهذا من بدائع البيان الذي لا تجده إلا في الكتاب العزيز .

ثانياً : الجواب بين العطف وعدمه :^(١)

ذكر الله ﷻ السؤال والجواب في كتابه في عدة مواضع، منها أصولية ومنها فروعية، أما الأصولية فأولها في سورة البقرة قوله -تعالى- : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^(٢)، وثانيها: في بني إسرائيل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(٣)، وثالثها: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾^(٤)، ورابعها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرَسَاهَا﴾^(٥).

وأما الفروعية فمنها ستة في البقرة، وهي على التوالي أحدها: قوله -تعالى- : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى

(١) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٢ / ٣١ ، ٣٢ .

(٢) البقرة : ١٨٩ .

(٣) الإسراء : ٨٥ .

(٤) طه : ١٠٥ .

(٥) النازعات : ٤٢ .

وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ»^(١)، وثانيها: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ»^(٢)، وثالثها: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ»^(٣)، ورابعها: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ»^(٤)، وخامسها: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ»^(٥)، وسادسها: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى»^(٦)، وسابعها :

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»^(٧)، وثامنها: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْبَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا»^(٨)، وتاسعها: «وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ»^(٩)، وعاشرها: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»^(١٠)، والحادية عشرة: «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ»^(١١).

إذا عرفنا هذا فنقول: إن هذه الأسئلة والأجوبة جاءت على صور مختلفة، وذلك على النحو التالي :

الصورة الأولى : وهي الأغلب، فإنه ﷺ لما ذكر السؤال قال لمحمد ﷺ: «قُلْ»، وهذه الأجوبة الواردة بلفظ " قل " لا إشكال فيها ؛ لأن قوله: «قُلْ» كالتوقيع المحدد

- (١) البقرة : ٢١٥ .
- (٢) البقرة : ٢١٧ .
- (٣) البقرة : ٢١٩ .
- (٤) البقرة : ٢١٩ .
- (٥) البقرة : ٢٢٠ .
- (٦) البقرة : ٢٢٢ .
- (٧) الأنفال : ١ .
- (٨) الكهف : ٨٣ .
- (٩) يونس : ٥٣ .
- (١٠) النساء : ١٧٦ .
- (١١) البقرة : ١٨٦ .

في ثبوت نبوة محمد ﷺ، وكالتشريف المحدد في كونه مخاطباً من الله ﷻ بأداء الوحي والتبليغ .

الصورة الثانية : أن يجيء الجواب فيها بصيغة «فَقُلْ» مع فاء التعقيب، وهي قوله: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا» ؛ فالسبب أن السؤال عن الجبال إما أن يكون سؤالاً عن قدمها أو عن وجوب بقائها، وهذه المسألة من أمهات مسائل أصول الدين، فلا جرم أمر الله ﷻ محمداً ﷺ أن يجيب بلفظ الفاء المفيد للتعقيب، كأنه ﷺ قال : يا محمد أجب عن هذا السؤال في الحال ولا تقتصر؛ فإن الشك فيه كفر، ولا تمهل هذا الأمر ؛ لئلا يقعوا في الشك والشبهة، ثم كيفية الجواب أنه قال: «فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا»، ولا شك أن النسف ممكن ؛ لأنه ممكن في حق كل جزء من أجزاء الجبل، والحس يدل عليه، فوجب أن يكون ممكناً في حق كل الجبل، وذلك يدل على أنه ليس بقديم ولا واجب الوجود ؛ لأن القديم لا يجوز عليه التغير والنسف، فإن قيل: إنهم قالوا: أخبرنا عن إلهك أهو ذهب أم فضة أم حديد؟ فقال: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(١)، ولم يقل: فقل هو الله أحد، مع أن هذه المسألة من المهمات، قلنا: إنه ﷺ لم يحك في هذا الموضع سؤالهم، وحرف الفاء من الحروف العاطفة، فيستدعي سبق كلام، فلما لم يوجد ترك الفاء بخلاف ما ههنا، فإنه - تعالى - حكى سؤالهم، فحسن عطف الجواب عليه بحرف الفاء .

وقد ارتأى لمجد الدين الفيروز ابادي بأن جميع ما في القرآن من السؤال وقع الجواب عنه بـ «قُلْ» من غير فاء إلا في قوله - تعالى - : «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا»

فإنه بالفاء، ووجه هذا إلى أن الأجوبة في الجميع كانت بعد السؤال، أما في سورة طه فقد ورد الجواب قبل السؤال، فكأنه قيل: إن سئلت عن الجبال فقل^(٢) .

(١) الإخلاص : ١ .

(٢) بصائر ذوى التمييز : ١٥٣/١ .

الصورة الثالثة : أن يذكر الجواب ولم يذكر فيه لفظ " قل " ولا " فقل " ، ويتجلى هذا في قوله - تعالى- : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ ، ولم يقل : فقل إنني قريب ، فتدل على تعظيم حال الدعاء من وجوه :

الأول : كأنه ﷺ يقول : عبدي ، أنت إنما تحتاج إلى الوساطة في غير وقت الدعاء ، أما في مقام الدعاء فلا واسطة بيني وبينك .

الثاني : أن قوله : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ يدل على أن العبد له ﷺ ، وقوله : ﴿فَأِنِّي قَرِيبٌ﴾ يدل على أن الرب للعبد .

الثالث : لم يقل : فالعبد مني قريب ، بل قال : أنا منه قريب ، وفيه سر نفيس : فإن العبد ممكن الوجود ، فهو من حيث هو ، هو في مركز العدم وحضيض الفناء ، فلا يمكنه القرب من الرب ، أما الحق ﷺ فهو القادر من أن يقرب بفضله وبرحمته من العبد ، والقرب من الحق إلى العبد لا من العبد إلى الحق فهذا قال : ﴿فَأِنِّي قَرِيبٌ﴾ .

الرابع : أن الداعي ما دام يبقى خاطره مشغولاً بغير الله فإنه لا يكون داعياً له ، فإذا فني عن الكل صار مستغرقاً في معرفة الأحد الحق ، فامتنع من أن يبقى في هذا المقام ملاحظاً لحقه وطالباً لنصيبه ، فلما ارتفعت الوسائط بالكلية ، فلا جرم حصل القرب ، فإنه ما دام يبقى العبد ملتفتاً إلى غرض نفسه لم يكن قريباً من الله ﷺ ؛ لأن ذلك الغرض يحجبه عن الله ، فثبت أن الدعاء يفيد القرب من الله ، فكان الدعاء أفضل العبادات (١) .

(٢) مفاتيح الغيب : ٢٢ / ٣٢ .

اتفاق السؤال واختلاف الجواب

هذه صورة أخرى من السؤال والجواب حيث نجد السؤال الواحد يصدر من أكثر من سائل ومع ذلك تختلف الأجوبة الواردة عنه، وهذا الاختلاف يقع تارة بالزيادة والنقصان، وتارة بذكر إجابات متغايرة، ويظهر لنا هذا جليا في طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة التي رويت عنه ﷺ، ونقف الآن مع بعض النماذج التي تتجلى فيها هذه الصورة، ثم بعدها ندلف بحديثنا محاولين - بعون الله ومشينته - الوقوف على السر البلاغي وراء هذه الصورة :

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " قال رجل للنبي ﷺ : أي الصدقة أفضل ؟ قال: أن تتصدق وأنت صحيح حريص تأمل الغنى وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا، وقد كان لفلان " (١).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: " يا رسول الله، أي الصدقة أفضل؟ قال: جهد المقل، وأبدأ بمن تعول " (٢).

٣- عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " أتدرون أي الصدقة أفضل وخير؟ قالوا : الله ورسوله أعلم، قال: المنيحة : أن تمنح أخاك الدراهم، أو ظهر الدابة، أو لبن الشاة أو لبن البقرة " (٣).

والمراد بمنحة الدراهم : قرضها، وبمنحة ظهر الدابة : إفقارها، وهو إعارتها لمن يركبها، وبمنحة لبن الشاة أو البقرة : أن يمنحه بقره أو شاة ؛ ليشرّب لبنها ثم يعيدها إليه، وإذا أطلقت المنيحة، لم تنصرف إلا إلى هذا .

(١) صحيح البخارى : ٣ / ١٠٠٨ .

(٢) صحيح ابن خزيمة : ٩٩ / ٤ .

(٣) مجمع الزوائد : ١٣٣ / ٣ .

(٤) تحفة الأحوذى : ٢١٠ / ٥ .

(٥) سنن ابن ماجه : ١٢٠٩ / ٢ .

٤- عن عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أي الصدقة أفضل؟ قال : رحمة عبد في سبيل الله، أو ظل فسطاط، أو طروقة فحل في سبيل الله"
٥- عن سُرَاقَةَ بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ألا أدلكم على أفضل الصدقة؟ ابنتك مردودة إليك ليس لها كاسب غيرك "

فهذه الأجوبة المختلفة لا ينافي بعضها البعض ؛ لأن الاختلاف فيها إنما وقع بحسب اختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال، فأجيب كل سائل بالحال اللائق به . وقيل: إنه صلى الله عليه وسلم أنه في كل مجلس ما أوحى الله صلى الله عليه وسلم إليه وألهم .

وقيل: إن أنواع الصدقات والأعمال التي تتسم بالأفضلية لها أنماط كثيرة، وصور عديدة، والرسول صلى الله عليه وسلم لم يقصد الحصر فيما سبق ؛ لذا فالأولى والأضبط أن تجمع هذه الأوجه وتلك الأنماط والصور كلا على حدة ونجعلها مقيسا عليها ^(١).

وقد يبلغ الاختلاف أشده تبعا لاختلاف حال السائل، مما يجيز للمسئول أن يجيب على السؤال الواحد بجوابين متناقضين ؛ نظرا لما يترتب على كل منهما من وقوع مصلحة أو دفع مفسدة، كما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل عن توبة القاتل فقال: لا توبة له، وسأله آخر فقال: له توبة، فسئل عن ذلك فقال: أما الأول فرأيت في عينيه إرادة القتل فمنعته، أما الثاني فجاء مستكينا قد قتل فلم أقنطه. لذا فقد جاز له في جواب الأول أن يشدد ويقول ما فيه تغليظ، وذلك بلفظ متأول ؛ لأنه لا يعتقد ظاهره ؛ زجرا وتهديدا للسائل عن الإقدام على ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء ^(٢).

(١) الكاشف عن حقائق السنن : ٢ / ٥٠٣ .

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين : ١١ / ١٠٣، ١٠٢ .

خاتمة

وبعد ٠٠٠ فقد حملت هذه الدراسة الموجزة في طياتها بعض النتائج التي تكاد تطل برأسها من بين سطورها معلنة عن نفسها، ونشير إلى أهمها، وهي على النحو التالي :

— يعد طريق السؤال والجواب من الطرق التي يحرص الأديب على استخدامها في صياغة أفكاره ؛ لأنها من الوسائل الناجعة التي من خلالها يستطيع جذب المتلقى وإثارة انتباهه، وترسيخ ما يريد بثه من معان وأفكار .

— فرق البحث بين جواب كل من السؤال المحقق والمقدر، وذلك من حيث أن الجواب على الأول يجوز لك أن تقتصر فيه على: " نعم " أو " لا " فحسب، بخلاف جواب الثاني فلا يكون إلا بالكلام، وأيضا السؤال المحقق الأكثر أن لا يذكر الفعل معه في الجواب، ويقتصر على الاسم وحده، أما السؤال المقدر فيلزم نكر الفعل في جوابه .

— عرض البحث لصور من السؤال والجواب الواردة في إطار إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وبين كيف يأتي السؤال تارة ملفوظا به من قبل السائل، وتارة يفترضه المتكلم في مخاطبه ؛ نظرا لما يجيش في نفسه من تساؤلات، وباختلاف نوع السؤال تختلف صورة الجواب من حيث التوكيد أو عدمه، أو درجة تفاوت التوكيد قلة أو كثرة، وجوبا أو استحسانا .

— القواعد البلاغية موضوعة باعتبار الأغلبية، فقد ذاع واشتهر أن الأصل في الاستفهام الحقيقي يراد به طلب الفهم، لكن هناك صور منه قد وردت مبطنة بمعان ثانوية تعتلج بها نفس السائل، وإذا كان الأصل في الاستفهام المجازي ألا يذكر له جواب، لكن هناك بعض الصور قد ورد فيها عدول عن هذا الأصل .

— هناك من الأسئلة التي تحتاج منا إلى فضل أناة وروية حتى نطقن إلى مغزاها، حيث لا يراد من السؤال حقيقته وهو الاستعلام، بل المراد منه معنى مجازي رمى إليه السائل، وطقن إليه المجيب، ومن ثم أتى جوابه متطابقا مع سؤاله المجازي .

— دار لفظ واسع حول المطابقة اللفظية بين السؤال والجواب، لاسيما في الجواب الذي احتوى على حذف، وكيفية هذه المطابقة، وقد رجحنا أن الأصل هو المطابقة، وأن العدول عنها إنما يكون لسر بلاغي يقتضيه .

— إذا كان أكثر المصنفات البلاغية قد درجت على ذكر صورة واحدة لما عرف عند البلاغيين (بالأسلوب الحكيم)، فإن هذا البحث قد استطاع — بعون الله — أن يميظ اللثام عن صور أخرى له، وكل صورة منها تتطوى على أسرار بلاغية سلط البحث الضوء عليها .

— لم يقف البحث عند حد العدول عن الجواب، بل عرض لصور أخرى شبيهة بهذا العدول؛ كالعدول عن السؤال؛ إذ قد يقتضى ظاهر السياق سؤالاً ما، بيد أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى العدول عنه إلى سؤال آخر، وعرض البحث أيضاً لصورة أخرى من العدول، تحمل في طياتها عدولا بمرتبتين: الأولى: العدول عن السؤال، والثانية: العدول عن جواب ذلك السؤال المعدول إليه .

— تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنه لا بأس بأن يزداد في الجواب ما يناسبه، بل قد يستحسن ذلك ويستوجب الفضل للمجيب، إذا اقتضاه المقام، وقد عد فريق من البلاغيين هذه الزيادة من الأسلوب الحكيم .

— ورد في القرآن الكريم بعض الأسئلة مقرونا بحرف العطف، وبعضها الآخر خلوا منه، فحيث وجد العاطف فابحث عن المناسبة بين هذه الأسئلة، وإذا عدم العاطف فقدت المناسبة بينها .

- استعرض البحث صوراً من الأجوبة الواردة في القرآن الكريم، بعضها ورد بلفظ " قل "، وتارة بلفظ " فقل " مقرونة بفاء التعقيب، وتارة ثالثة ترد بغير هذا ولا ذلك، ولكل منها أسرارها البلاغية التي أمطنا اللثام عنها .
- قد يتحد السؤال ويختلف الجواب عليه، إما بالزيادة والنقصان، وإما بذكر إجابات مغايرة قد تصل إلى حد التناقض، وقد وقع الاختلاف فيها بحسب اختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال، فأجيب كل سائل بالحال اللائق به .
- والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمعونته تستكمل الخيرات

أهم المصادر والمراجع

*** **

القرآن الكريم :

- الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم : د/ صباح عبيد دراز - مطبعة الأمانة - ط ١ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- بديع القرآن : لابن أبي الإصبع - تح . د/ حفنى محمد شرف - مطبعة نهضة مصر ١٩٩٧م .
- البرهان في علوم القرآن : للزركشى - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابى الحلبي - ط ٢ .
- بصائر نوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز: للفيروزابادى - تح/ محمد على النجار - القاهرة - ط ٣ - ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: د/ عبد المتعال الصعدي - مكتبة الآداب - مطبعة الاعتماد بمصر - ط ٣ - ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧م .
- البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبديع): د/ فضل حسن عباس - دار الفرقان - الأردن - ط ٢ - ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- البيان والتبيين : للجاحظ - تح/ فوزى عطوى - دار صعب - بيروت - ط ١ - ١٩٦٨م .
- التبيان في علم المعانى والبديع والبيان : للطيبى - تح . د/ هادى عطية مطر - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- تحرير التحبير : لابن أبي الإصبع - تح . د/ حفنى محمد شرف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- التحرير والتنوير - للطاهر ابن عاشور - دار سحنون - تونس .
- تحفة الأحوذى : لأبى العلا المباركفورى - دار الكتب العلمية - بيروت .

- التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم : د/ عبد العظيم المطعنى — مكتبة وهبة — أميرة للطباعة — ط ١ — ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- تفسير البيضاوى : تح . الشيخ / عبد الرزاق المهدي — منشورات محمد علي بيضون — دار الكتب العلمية — بيروت — ط ١ — ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص : دار السرور — بيروت .
- حاشية السيد الشريف على المطول : مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠ هـ .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى : تح . الشيخ / عبد الرزاق المهدي — منشورات محمد علي بيضون — دار الكتب العلمية — بيروت — ط ١ — ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- الخصائص : لابن جنى — تح/ محمد علي النجار — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ط ٣ — ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .
- دلائل الإعجاز : لعبد القاهر الجرجاني — تح/ محمود شاكر — الهيئة المصرية العامة للكتاب — مطبعة الخانجي — ٢٠٠٠م .
- روح المعاني : للألوسي — دار إحياء التراث العربي — بيروت — ط ٤ — المطبعة المنيرية — ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين : للإمام النووي — المكتب الإسلامي — بيروت — ط ٢ — ١٤٠٥هـ .
- سنن ابن ماجه : لعبد الله القزويني — تح/ محمد فؤاد عبد الباقي — دار الفكر — بيروت .
- شرح أحاديث من صحيح البخاري : د/ محمد أبو موسى — مكتبة وهبة — ط ١ — ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- صحيح ابن خزيمة : للنيسابوري — تح . د/ محمد مصطفى الأعظمي — المكتب الإسلامي — بيروت — ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

- صحيح البخارى : تح. ذ. مصطفى ديب البغا— دار ابن كثير— بيروت — ط ٣
— ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص : للسبكي— دار السرور— بيروت .
- فتح البارى : لابن حجر العسقلانى — تح/ محمد فؤاد، ومحب الدين الخطيب —
دار المعرفة — بيروت — ١٣٧٩ هـ .
- فيض القدير: للمناوى — دار الفكر— بيروت — ط ١— ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
- الكاشف عن حقائق السنن : لشرف الدين الطيبي — تح. د/ عبد الحميد هنداوى —
مكتبة نزار مصطفى الباز — الرياض — ط ١— ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- الكشف : للزمخشري — تح/ مصطفى حسين أحمد — دار الريان بالقاهرة —
دار الكتاب العربى — بيروت — ط ٣ — ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- مجمع الزوائد : للهيثمى — دار الريان بالقاهرة، دار الكتاب العربى— بيروت —
١٤٠٧هـ .
- المطول على التلخيص : للتفتازانى — مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ .
- مفاتيح الغيب : للرازى — دار الكتب العلمية — بيروت — ط ١— ١٤١١هـ/
١٩٩٠م .
- مفاتيح العلوم : للسكاكى — تح/ نعيم زرزور — دار الكتب العلمية — بيروت —
ط ٢— ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص : لابن يعقوب المغربى — دار السرور —
بيروت .